جامعة محمد البشير الإبراهيمي
برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
شعبة: علوم تجارية
تخصص:مالية و تجارة دولية

بعنوان:

تأثير تدفقات المعونة من أجل التجارة على أداء صادرات الجزائر من 2002 إلى 2022

(دراسة قياسية باستعمال نموذج ARDL)

من إعداد الطلبة:

- مرابط عبد الغني.
- بورحلي وليد.

أعضاء لجنة المناقشة

قاستل منى	أستاذ	رئيسا
بن زيان يعقوب	أستاذ	مشرفا
بن محياوي سميحة	أستاذ	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

أهدي هذا العمل

إلى الوالدين الكريمين

راجيا من الله عز وجل أن يجعل من كل حرف قرئ منه حسنة في ميزان حسناتهم

إلى

الزوجة الكريمة

والأبناء الأعزاء

إلى كل من دعموني ولو بكلمة طيبة،إلى كل الأساتذة الكرام، ومن له فضل تعليمنا، إلى كل شغوف محب للعلم

أهدي لهم هذا العمل

مرابط عبدالغني

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

وصلى الله على صاحب الشفاعة سيدنا محمد النبي الكريم وعلى أله وصحبه ومن تبعهم باحسان إلى يوم الدين وبعد:

إلى من علمني العطاء بدون انتظار _إلى من احمل اسمه بافتخار -الوالد العزيز

إلى من كان دعائها سر نجاحي -أمي-

إلى قرة عيني -زوجتي-

الى ملاجي وجميلتي -ابنتي-

ألى كل الاخوة والاخوات وكل العائلة الكريمة

إلى الذين حملو أقدس رسالة في الحياة أساتذتنا الكرام

إلى كل زملاء وزميلات الدراسة

إلى كل من ساهم في إتمام هذا البحث

أرجو ان يكون بحثنا هذا خالصا لوجه الله وان يكون فيه الفائدة

بورحلي وليد

شكر وعرفان

الحمد لله حمد كثيرا حتى يبلغ الحمد منتهاه والصلاة والسلام على أشرف مخلوق انار الله بنوره واصطفاه

عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس."

واقتداءا بهذا الهدي النبوي نتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان للأستاذ المشرف " **يعقوب بن زيان**"

على ارشاداته وتوجيهاته التي لم يبخل بها علينا يوما، كما أتقدم بجزيل الشكر والعطاء الى كل يد رافقتنا في هذا العمل سواء من قريب او من بعيد والشكر موصول كذلك الى اوليائنا الذين سهروا على تقديم لنا كل الظروف الملائمة لانجاز هذا العمل

كما لا ننسى أن نشكر جميع الأساتذة والمؤطرين الذين قدموا لنا يد المساعدة والى كل

الزملاء و الزميلات بقسم مالية وتجارة دولية

دون ان ننسى كل من أمد لنا يد العون لإنجاز هذا البحث ليرقى إلى المستوى المطلوب انشاء الله

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى التحقق من الدور الذي تلعبه مبادرة المعونة لأجل التجارة (AFT) على اداء وحجم صادرات الجزائر للفترة (2002-2022)، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، أشارت نتائج التحليل القياسي إلى أن إجمالي مدفوعات المعونة من أجل التجارة لها تأثير إيجابي وهام على أداء الصادرات في المدى القصير حيث أن زيادة المعونة بنسبة 1% يؤدي الى زيادة الصادرات بنسبة 0.129 % ، كما تشجع هاته المعونة على زيادة حجم التصدير لكل من السلع والخدمات، وأخيرًا، حددت هاته الدراسة بعض الاقتراحات المتعلقة بالسياسات لتحسين أداء صادرات الجزائر بشكل أكبر.

الكلمات المفتاحية

اداء الصادرات؛ المعونة من أجل التجارة؛ الجزائر؛ ARDL.

Abstract

This study aimed to investigate the role of Aid for Trade on the performance and volume of Algerian exports for the period (2002-2022), using the autoregressive distributed lag (ARDL) methodology. The results of the econometric analysis concluded that total Aid for Trade disbursements have a positive and significant impact on export performance in the short run, where a 1% increase in aid leads to an increase in exports by 0. 129%, moreover, they encourage the export volumes for both goods and services. Finally, this study identified some recommendations to policymakers in Algeria to improve export performance further.

Keywords

Export performance; Aid for Trade; Algeria; ARDL.

قـائمـــة المـحـتـويـــات

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرفان	-
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	III
قائمة الملاحق	III
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	23-04
المبحث الأول: الصادرات وواقعها في الجزائر	10-06
المبحث الثاني: مبادرة المعونة من أجل التجارة	17-11
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	23-18
الفصل الثاني:الإطار التطبيقي للدراسة	54-24
المبحث الأول: العلاقة النظرية بين المعونة من أجل التجارة وأداء الصادرات	42-25
المبحث الثاني: تحديد نموذج ومتغيرات الدراسة	48-43
المبحث الثالث: الدراسة التجريبية باستعمال نموذج ARDL	54-49
خاتمة	58-56
قائمة المراجع	61-60
الملاحق	63
فهرس المحتويات	66-65

قـائــمـة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أكبر 10 مانحين للمعونة من أجل التجارة للفترة 2018-2020	14
02	أكبر 10 متلقين للمعونة من أجل التجارة للفترة 2018-2020	15
03	المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية	23-22
04	تطور المبادلات التجارية من 2002 الى 2020	33
05	صادرات البضائع حسب مجموعة المنتجات	36
06	المتغير التابع و المتغيرات الرئيسية	44
07	القطاعات و فئات المعونة لأجل التجارة	46
08	إحصاء وصفي لمتغيرات الدراسة	47
09	مصفوفة الإرتباط لمتغيرات الدراسة	48
10	اختبار ديكي-فولير المعزز (ADF) لاختبار جذر الوحدة	49
11	اختيار التأخر الأمثل للمتغيرات	51
12	إختبار JOHANSEN للتكامل لمتغيرات الدراسة	52
13	العلاقة قصيرة المدى مابين المتغيرات باستعمال نموذج ARDL	54

قـائــمـة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	النمو الإجمالي للصادرات ونمو مدفوعات المعونة من أجل التجارة 2011-2020	27
02	مصروفات المعونة لأجل التجارة	28
03	تطور المصروفات وعدد المشاريع من 2006-2020	29
04	مصروفات المعونة حسب القطاعات لفترة 2018-2020	30
05	إجمالي المدفوعات و نسبها جغرافيا	31
06	القنوات التي تؤثر من خلالها المعونة من أجل التجارة الخارجية على الصادرات	32
07	تطور الصادرات والواردات من 2002 إلى 2020	34
08	صادرات السلع والخدمات خارج المحروقات (%) للفترة 2002-2022	35
09	هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2002-2022	37
10	تطور مؤشر اختراق السوق لفترة 2002-2017	40
11	المستوردين العشر الأوائل للفترة 2017-2020	41

قـائــمـة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الجدول	الصفحة
01	اجمالي مدفوعات المعونة من أجل التجارة و الناتج المحلي الإجمالي للصادرات و الفعالية الحكومية	62
02	مؤشر إختراق السوق	62

مقدمة

أصبحت المعونة من أجل التجارة مصطلحاً شائعاً في سياسة الإعانات في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، رغم أنها ليست مفهوماً جديداً في سياسة التنمية، ويعود تاريخها إلى جولة أوروغواي 1986 إلى 1994، لجولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف؛ بدأت البلدان النامية في المطالبة بتعويضات مالية عن التنازلات التي قدمتها في مفاوضات تحرير التجارة، فضلاً عن زيادة المعونة الإنمائية للمساعدة في تسهيل الاندماج في النظام التجاري العالمي، وعادة ما تُعتبر المعونة التي تخدم الهدف الأخير؛ معونة إنمائية، ولأن مفاوضات تحرير التجارة أصبحت أكثر تعقيدا في أواخر التسعينيات (1990) وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (2000)، تم تقديم تنازلات " تسهيلية" من طرف البلدان المتقدمة والنامية، فقام أعضاء منظمة التجارة العالمية بفصل مبادرة المعونة من أجل التجارة عن جولة مفاوضات الدوحة وأنشأوا "فرقة عمل منظمة التجارة العالمية للمعونة من أجل التجارة" في سنة 2006، ووفقًا لهاته الفرقة ، فإن أهداف مبادرة المعونة من أجل التجارة هي تعزيز النمو والتنمية من خلال التجارة بين البلدان النامية لا سيما الأقل نموًا منها و ادماجها في النظام التجاري العالمي، ،ولأن تعزيز التجارة في هاته البلدان غالباً ما تواجهها عقبات في مجال العرض، فإن مبادرة المعونة من أجل التجارة تهدف إلى تطوير بنية تحتية أكثر توجهاً نحو تنمية التجارة ، وتحسين القدرة الإنتاجية ودعم المفاوضات المتعلقة بتنظيم السياسات التجارية وتحريرها، و اعتبارا بأن المعونة من أجل التجارة الخارجية تعد أداة هامة من أدوات الإعانات الإنمائية، فقد قدم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان تعهدات لزيادة مدفوعات المعونة من أجل التجارة الخارجية، ومع ذلك، لم تزد الموارد المالية المخصصة للمعونة من أجل التنمية بشكل كبير.

في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أصبح اقتصاديو التنمية أكثر وعياً بالتحديات التي تواجه المساعدات الإنمائية الرسمية بشكل عام في تعزيز التجارة والنمو الاقتصادي في البلدان النامية، وخلصت العديد من الدراسات إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية غير فعالة، من حيث أنها لا تحدث أثراً كبيراً على دخل الفرد وصادرات البلد المتلقي، ومع ذلك، فشلت هذه الدراسات في التفريق بين الأنواع المختلفة من المساعدات مثل: المعونة الخارجية والمساعدات التقنية والمساعدات الإنسانية والمساعدات الخاصة بقطاعات محددة...إلخ، وهذا ما قد يفسر سبب عدم قدرة بعض الباحثين على إيجاد أثر إيجابي للمساعدات، وبالنظر إلى أهداف المعونة من أجل التجارة، وعلى وجه الخصوص، أثرها على صادرات الدول فإن على الباحثين دراسة ما إذا كان هناك إرتباط بين المعونة من أجل التجارة الخارجية وزيادة صادرات السلع والخدمات و أثرها على دولة واحدة بدل مجموعة من الدول.

وإذا أخذنا الجزائر كأحد أهم الدول المستفيدة من مبادرة المعونة من أجل التجارة حيث تلقت ما يقارب 938 مليون دولار أمريكي من سنة 2002 إلى غاية 2022 أي بمعدل سنوي قدره 42 مليون دولار أمريكي لمدة 22 سنة، وهو مبلغ مهم يمكن أن يخرج الجزائر من سياستها التصديرية الأحادية إلى التنويع و تعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي، و تمكينها من مواجهة التحديات التي أعاقت مسارها نحو الإندماج الكامل في النظام المتعدد الأطراف، حيث تشمل هذه التحديات قضايا هيكلية وتنظيمية واقتصادية تتطلب معالجة شاملة وإصلاحات جوهرية، و تعتبر مبادرة المعونة من أجل التجارة إطارًا داعمًا يمكن أن يساعدها في التغلب على هذه التحديات إذا أثبتت الحكومة فعاليتها في توجيه المعونة نحو الهدف الأساسي لها في التجارة لتعزيز القدرة التنافسية والمشاركة الفعالة في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، وذلك من خلال توسيع البنية التحتية التجارية، وتعزيز القدرات الإنتاجية، وتحسين الوصول إلى الأسواق، وتنفيذ وإدارة عمليات إعادة هيكلة التجارة، والمساعدة في تنفيذ الاتفاقات التجارية وهو ما يعكس حتما تأثيره على تنمية الاقتصاد وتوسيع نطاق الصادرات للسلع و الخمات.

❖ **إشكالية الدراسة**:

وعليه و على ضوء ما سبق تمحورت إشكالية الدراسة في التالي:

ما مدى تأثير تدفقات المعونة من أجل التجارة على أداء صادرات الجزائر للفترة من 2002 إلى 2022 ؟

من أجل معالجة وتحليل الإشكالية الرئيسية وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، نحاول الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي طبيعة العلاقة بين المعونة من أجل التجارة و أداء صادرات الجزائر ؟
- هل يمكن أن يكون لتفاعل المعونة من أجل التجارة مع متغير الكفاءة الحكومية أثر ايجابي على أداء الصادرات؟
- هل يمكن للمعونة لأجل التجارة أن تودي الى نمو الصادرات الجزائرية بشكل كبير؟

❖ **فرضيات الدراسة:** للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على إشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- هناك علاقة إيجابية بين المعونة من أجل التجارة و أداء الصادرات في الجزائر.
- العلاقة بين المعونة من أجل التجارة و أداء الصادرات في الجزائر يمكن أن تكون جلية بين فعالية الحكومة و المعونة .
- يمكن للمعونة من أجل التجارة أن يكون لها تأثير إيجابي على أداء الصادرات لكن بمعدلات و نسب منخفضة بسبب أن الدولة تعتمد بشكل كبير على المدخول الريعي البترولي و بشكل أقل على مدخول التجارة الخارجية.

❖ **أهمية الدراسة:** تأتي أهمية الدراسة من منطلق أنها:

- من اوائل الدراسات القياسية التي درست أثر تدفقات المعونة لأجل التجارة على أداء صادرات الجزائر.

- دراسة قياسية تستعمل منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL بدل من The Generalized Method of Moments (GMM).

- أهمية من الناحية الزمانية طويلة الأجل من 2002 إلى 2022 و التي تمكننا من معرفة تقلبات صادرات الجزائر بين عدة سنوات و هو ما يتيح إمكانية إجراء التحليلات الإحصائية و القياسية بدقة.

❖ **أهداف الدراسة:**

- توضيح الجوانب النظرية لأداء صادرات الجزائر.

- تحديد المسار التاريخي لمبادرة المعونة لأجل التجارة و مختلف الفئات التي تدعمها و المانحين و المتلقين لها.

- قياس تأثير مدفوعات المعونة لأجل التجارة على أداء صادرات الجزائر و معرفة مدى توجه الدولة نحو تنويع صادراتها خارج إطار المحروقات.

❖ **منهج الدراسة:**

في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة الإشكالية موضوع الدراسة اعتمدنا على المناهج الأكثر استخداما في العلوم الاقتصادية ، الوصفي بداية في وصف أداء الصادرات و تطورها كما تم وصف شامل لمبادرة المعونة لأجل التجارة (AfT) و المنهج التحليلي من خلال عرض وتفسير لمحتويات المعونة لأجل التجارة و فئاتها و تقدير معادلة نموذج الدراسة، أخيرا تم الاعتماد على المنهج القياسي، عند تقدير أثر المعونة من أجل التجارة على صادرات الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL.

إن الأدوات المستخدمة في الدارسة قد ركزت على جملة من المراجع والمقالات الخاصة بالموضوع، بالإضافة إلى الاستعانة بالأطروحات، كما تم الاستعانة ببعض الأدوات والبرامج الإحصائية "STATA" لتقدير النموذج.

❖ **حدود الدراسة:**

- **الحدود المكانية:** تم دراسة أثر مدفوعات المعونة لأجل التجارة على أداء الصادرات لدولة الجزائر .
- **الحدود الزمانية:** حددت فترة الدراسة من 2002 إلى 2022 .
- **الحدود الموضوعية:** دراسة أثر مدفوعات المعونة لأجل التجارة على أداء الصادرات تم حصرها على دولة واحدة وهي الجزائر باستخدام دراسة قياسية وفق منهج الإنحدار الذاتي.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:** هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- موضوع جديد لم يسبق دراسته من قبل الباحثين باللغة العربية و بالتالي محاولة اكتساب الأسبقية في التعريف به و جعله نقطة إنطلاق للباحثين.
- التطلع لاستكشاف مدى فعالية الحكومة في إستغلال الفرص المتاحة لتنويع صادراتها و جعلها أكثر تنافسية و الخروج من دائرة العائدات الريعية بدراسة قياسية تطبيقية تعتبر إمتداد لدراستنا النظرية لمقياس الإقتصاد القياسي.

❖ **صعوبات الدراسة:**

- شح المراجع و الدراسات باللغة العربية.
- عدم توفر البيانات بصفة كلية على المستوى المحلي مما يضطر الدارس للبحث على المستوى الدولي .

❖ **هيكل الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا دراستنا إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري حول الصادرات و واقعها في الجزائر و التعريف بالمعونة لأجل التجارة ، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول واقع صادرات الجزائر لفترة الدراسة؛ المبحث الثاني مبادرة المعونة من أجل التجارة و المبحث الثالث الدراسات السابقة ، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية لتأثير مبادرة المعونة لأجل التجارة على أداء صادرات الجزائر من 2002 إلى 2022 ، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تم فيه تقديم العلاقة النظرية بين المعونة من أجل التجارة وأداء الصادرات، أما المبحث الثاني تحديد نموذج ومتغيرات الدراسة وفي المبحث الثالث الدراسة التجريبية باستعمال نموذج ARDL ، في النهاية تم تقديم جملة من النتائج و مجموعة من الاقتراحات و التوصيات.

الفصل الأول:
الاطار النظري للدراسة

تمهيد:

تسعى الجزائر إلى تنويع اقتصادها وتوسيع نطاق صادراتها لتشمل قطاعات أخرى مثل الصناعات المختلفة والزراعة وغيرها، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الاستقرار الاقتصادي للبلاد وتخفيف الاعتماد على مصادر الدخل الريعية المتقلبة، في هذا السياق، تلعب تدفقات المعونة لأجل التجارة دورًا حيويًا في دعم جهود الدول والجزائر واحدة منها لتحقيق التنويع الاقتصادي، هاته المعونة تشمل دعما ماليا و فنيا لتحسين البنية التحتية التجارية، وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، وتعزيز القدرات التنافسية للشركات الجزائرية و أدائها التجاري وزيادة حصتها في الأسواق الدولية و بالتالي الاندماج في العولمة التجارية، للإحاطة بكل جوانب النظرية للدراسة تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الصادرات و واقعها في الجزائر؛

المبحث الثاني: مبادرة المعونة من أجل التجارة؛

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الصادرات وواقعها في الجزائر

يمثل هذا المبحث وصفا لماهية التصدير ثم دور التصدير في الإقتصاد الجزائري ثم ذكر لأهم المشاكل التي تواجه العملية التصديرية .

المطلب الأول: ماهية التصدير

تُعَدُّ التجارة الخارجية، وخصوصًا الصادرات، محورًا أساسيًا في الفكر الاقتصادي عبر العصور، تطور مفهوم الصادرات وأهميتها بمرور الوقت ليعكس التغيرات في النظريات الاقتصادية وتغير الأوضاع العالمية، فمنذ العصور القديمة، كان يُنظر إلى التجارة الخارجية على أنها وسيلة لتعزيز قوة الدولة وزيادة ثرواتها، ومع مرور الزمن وتطور الفكر الاقتصادي، تغيرت وجهات النظر حول دور الصادرات وطريقة تحقيقها.

نتناول في هذا الجزء الصادرات في الفكر الإقتصادي عبر العصور و كيف تطور مفهومه، ثم تعريفه و أهدافه.

أولا:الصادرات في الفكر الاقتصادي

1. الصادرات لدى التجاريون (الميركانتيلية)

إعتبروا أن قوة الشعوب تقاس بما تملك من ثروة وهي الذهب والفضة، وأكدوا على أهمية التجارة الخارجية، كما طالبوا بتدخل الدولة بشكل متكامل في الحياة الاقتصادية لضمان نجاح التجارة وتعزيز الثروة الوطنية، لتحقيق فائض في الميزان التجاري، شددوا على ضرورة تقليل الواردات وزيادة الصادرات ، فهم دعاة لعدم التوازن.

تطور هدف تشجيع الصادرات من مجرد السعي للحصول على المعادن النفيسة إلى زيادة الإنتاج وكفاءته بدعم الصناعات التصديرية وزيادة التبادل التجاري لتحقيق فائض في الميزان التجاري. هذه الأفكار التجارية ما زالت تؤثر في السياسات الاقتصادية الحالية، حيث يُعتبر نمو الصادرات علامة رئيسية على قوة الاقتصاد وازدهاره.

كانوا يدعون لعدم التوازن بحيث تزيد حقوق الدولة عن ديونها. رأوا أن ميزان التبادل الخارجي يجب أن يكون مختلاً لصالح الدولة لتحقيق الحصول على الذهب من الخارج. لذا، رفضوا فكرة التوازن التلقائي ودعوا إلى ضرورة رقابة الدولة وتنظيم تقلبات ميزان التبادل الخارجي.

2. الصادرات لدى الكلاسيك

نادت بالحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد لإعتمادهم على آليات التوازن الاقتصادي التلقائي و كان إهتمامهم منصبا على تنمية الإنتاج الحقيقي و ليس المعادن النفيسة ، ركز الكلاسيكيون، مثل آدم سميث، على أهمية السوق في النمو الاقتصادي وتقسيم العمل، معتبرين التجارة الخارجية وسيلة لتوزيع الفائض الصناعي. وأبرز ديفيد ريكاردو دور التجارة الدولية في النمو الاقتصادي من خلال مبدأ التخصص وتبادل النفقات النسبية، مشددًا على ضرورة الحرية الاقتصادية الكاملة وبيان أضرار تدخل الدولة في التجارة.

3. الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث

وفقًا للفكر الاقتصادي الحديث. قدّم الاقتصادي "كيتر" فكرة أن الصادرات تُساهم في زيادة الدخل القومي من خلال تأثير المضاعف، حيث كلما زادت الصادرات فإن ذالك يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني، في حين أن انخفاضها يؤدي إلى تراجعه، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى.

من جهة أخرى، قدّم عدد من الاقتصاديين مثل Marx ، Myrdal و Nurkse وجهات نظر مختلفة بشأن دور الصادرات في التنمية الاقتصادية.

أشار "Marx" إلى أن التجارة الخارجية لا يمكن أن تلعب دورًا فعّالًا في النمو الاقتصادي للدول النامية، نظرًا لسيطرة الدول الرأسمالية الكبرى واستغلالها للثروات الطبيعية في الدول الفقيرة، إضافةً إلى المنافسة الشديدة على الأسواق ومناطق النفوذ وتحكمها في رأس المال العالمي.

يرى "Myrdal" أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والمتقدمة تزيد من التفاوت الاقتصادي بينهما. إذ تعمل الأسواق الكبيرة التي تنشأ من التجارة على تعزيز وضع الدول المتقدمة ذات الصناعة القوية، بينما تظل الدول النامية ضعيفة في هذا الجانب. ويشير إلى أن صادرات الدول النامية، التي تكون غالباً مواد خام أو أولية، تتصف بعدم المرونة. ويعتقد أن أي تقدم في صادرات الدول النامية يفيد في النهاية الدول الصناعية المستوردة للمواد الخام.

الفكرة العامة التي يطرحها "Nurkse" تتعلق بدور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي وتوزيع الموارد بشكل أكثر كفاءة ، كما أكد على الاهتمام بالتجارة الخارجية في الدول النامية خاصة عندما تكون ظروف الطلب الخارجي على مواد التصدير غير مواتية و إزاء ذلك بين تشاؤمه بما يتعلق بإمكانية قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية، وذلك نتيجة ما تواجهه صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة من عقبات عديدة[1].

ثانيا: تعريف التصدير و أهدافه[2]

1. تعريفه

– التصدير هو عملية مهمة تدخل ضمن مراحل النشاط التجاري لمؤسسة اقتصادية، وهو ركيزة فعالة وتنموية للدول النامية.

– التصدير هو عملية بيع وتوصيل السلع والخدمات إلى الخارج و يلعب دورًا مهمًا في موازنة الميزان التجاري، ويعتبر أحد العوامل الرئيسية للتنمية .

مما سبق، يمكن القول أن التصدير عملية نقل السلع والخدمات من بلدها الأصلي إلى دول أخرى ليتم تسويقها في الأسواق العالمية، وهو نوعان: مباشر وغير مباشر؛ من خلال الوكلاء.

2. أهدافه

من بينها:

– تنويع حجم المؤسسة بزيادة إنتاجها وتوسيع قدراتها الإنتاجية للتخلص من منتجاتها في السوق الدولي.

– إعطاء صورة ديناميكية للشركات: من خلال التصدير يعني جعل الشركة تبدو مرنة، مبتكرة، وقادرة على التكيف مع التغيرات السريعة في الأسواق العالمية. هذا ليس فقط يعزز من صورتها وسمعتها، بل يساهم أيضًا في تحسين أدائها وزيادة قدرتها التنافسية على المستوى الدولي.

– الحصول على العملة الصعبة.

– الحصول على رأس المال وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات.

– التصدير هو عامل رئيسي يسمح للبلد بمواجهة المنافسة الدولية.

[1] وصاف سعيدي،**أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية**،أطروحة دكتوراء في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2004،ص8.

[2] BENGOUFA, N., & RADJEF, N. (2022). Exporting outside the hydrocarbon sector as a means of promoting foreign trade in Algeria between 2009.2020. Namaa for Economic and Trade Journal, 6(2),384-397. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/212984

المطلب الثاني: دور التصدير في الاقتصاد الجزائري

يلعب التصدير دورًا حيويًا في الاقتصاد ويؤثر على العديد من الجوانب، يمكن تلخيص دور التصدير في الاقتصاد الجزائري من خلال النقاط هذا المطلب حيث يتناول دور الصادرات في تعزيز الاقتصاد الجزائري وأهميتها بالنسبة للشركات.

أولا: مساهمة الصادرات في الاقتصاد المحلي[1]

يتبين دور الصادرات في الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمتها في الاقتصاد المحلي وأهميتها بالنسبة للشركات. توجد عدة اعتبارات تجعل من التصدير غير النفطي توجها منشودا يؤدي إلى المساهمة في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري، والتي نذكرها في الأتي.

– يساهم التصدير في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة، حيث أن الطلب المحلي غير كاف وقادر على تحقيق هدف النمو المتواصل وبالتالي فان زيادة نمو الصادرات الإجمالية بصفة عامة والصادرات غير النفطية بصفة خاصة تعد العنصر الوحيد القادر على تحقيق معدلات نمو مرتفعة تساهم في خلق فرص عمل جديدة، نتيجة اتساع وتنامي نطاق الأسواق المستهدفة من سوق محلي محدود إلى أسواق عالمية مترامية الأطراف ومتعددة الأذواق.

– تعد القطاعات التصديرية مجالا خصبا لتوليد الوظائف، فالتصدير يرتبط ارتباطا وثيقا بالبطالة، لأنه يسمح بفتح مجالات إنتاج جديدة تساهم في زيادة الطلب على الأيدي العاملة في سوق العمل، الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستويات التشغيل وحل مشكلة البطالة. يفقد الاقتصاد الوطني الكثير من العملات الأجنبية جراء الاعتماد المتزايد على استيراد المواد الأولية والآلات لتجهيز المشاريع الاستثمارية المحلية لذلك تزداد الحاجة الملحة للتصدير حتى يتم تعويض آثار هذا التمويل بالعملات الأجنبية.

– تعمل الصادرات على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، حيث ترتبط الصادرات والاستثمارات بعلاقات تشابكيه تبادلية فالاستثمار يأتي بالتكنولوجيا الحديثة التي تساهم في تنويع المنتج وتحسين جودته وربطه بالأسواق الخارجية والصادرات تسمح بزيادة رأس المال الذي يؤدي إلى التوسع في الإنتاج و إنشاء صناعات جديدة.

– إن تنويع الصادرات يحقق بالضرورة تقليص العجز في الميزان التجاري للصادرات خارج قطاع المحروقات الذي يسجل عجزا مزمنا.

ثانيا:أهميته بالنسبة للشركات

تتضح أهمية التصدير بالنسبة للشركات من خلال المزايا التالية:

– زيادة المبيعات وخفض التكلفة، حيث إن اعتماد الشركات على سياسة فعالة للتصدير يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات المنتجة المباعة الذي ينتج عنها انخفاض تكلفة المنتج إلى أقل مستوى ممكن مما يكسبها القدرة على المنافسة.

– يساعد التصدير الشركات على التقليل من التأثيرات السلبية للتغيرات السوقية لأنه يوزع مخاطر انخفاض الطلب على عدة أسواق.

– إن الإنتاج من أجل التصدير يؤدي إلى رواج المنتج في السوق المحلي نتيجة زيادة عدد الزبائن المحليين

[1] هواري أحلام و آخرون،**وضعية الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية**، مجلة دفاتر بوادكس،المجلد08/العدد01 (2019)،ص30-31.

– بفضل ارتفاع مستويات الجودة التي تعتبر عنصرا أساسيا في تحسين أداء اقتصاديات البلد، يمكن الشركات من اكتساب خبرة أكبر في المجالات الفنية المرتبطة بالتصدير كأساليب التسويق الدولي نتيجة الاقتراب أكثر فأكثر من الهيئات المعنية بالعملية التصديرية.

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه عمليات التصدير

إلى جانب المشاكل العامة التي تواجهها الشركات العربية و الجزائر من ضمنها في الأسواق الدولية، توجد مشاكل خاصة تواجهها الشركات الجزائرية.

أولا: المشكلات التي تواجه الشركات المصدرة ومنتجاتها في مختلف الأسواق[1]

في السوق الأمريكية

- الدعاية :تواجه الشركات العربية المصدرة صعوبة في الترويج لمنتجاتها في السوق الأمريكية بسبب قلة معرفة المستهلكين الأمريكيين بالمنتجات العربية وارتفاع تكاليف الدعاية والإعلان.
- المنافسة :تواجه الشركات العربية المصدرة منافسة شديدة من الشركات الأمريكية والأوروبية في السوق الأمريكية.
- طول المسافة :تُشكل تكاليف الشحن المرتفعة عائقًا كبيرًا أمام الشركات العربية المصدرة في السوق الأمريكية.

في السوق الأوروبية

- المنافسة :تواجه الشركات العربية المصدرة منافسة شديدة من الشركات الأوروبية في السوق الأوروبية.
- ارتفاع الأسعار مقارنة بالدول الأخرى :تُعد أسعار المنتجات العربية مرتفعة نسبيًا مقارنة بأسعار المنتجات المماثلة من الدول الأخرى، مما يقلل من قدرتها على المنافسة في السوق الأوروبية.

في السوق الآسيوية

- المنافسة السعرية :تواجه الشركات العربية المصدرة منافسة سعرية قوية من الشركات الآسيوية، خاصة في السلع الاستهلاكية.
- صعوبة الخطوط الملاحية :تُشكل صعوبة الخطوط الملاحية بين الدول العربية والدول الآسيوية عائقًا أمام الشركات العربية المصدرة في السوق الآسيوية.
- عدم توافر دراسات عن بعض الأسواق :تفتقر الشركات العربية المصدرة إلى المعلومات الكافية عن بعض الأسواق الآسيوية، مما يزيد من صعوبة دخولها لهذه الأسواق.

في السوق الأفريقية

- عدم توافر خطوط ملاحة منتظمة :تُشكل عدم توافر خطوط ملاحة منتظمة بين الدول العربية والدول الأفريقية عائقًا أمام الشركات العربية المصدرة في السوق الأفريقية.
- تأثير القرارات السياسية :تتأثر الشركات العربية المصدرة بشكل كبير بالقرارات السياسية التي تُتخذ في الدول الأفريقية، مما قد يؤدي إلى تعطل حركة التجارة.
- ارتفاع الأسعار :تُعد أسعار المنتجات العربية مرتفعة نسبيًا مقارنة بأسعار المنتجات المماثلة من الدول الأخرى، مما يقلل من قدرتها على المنافسة في السوق الأفريقية.

في السوق العربية

- المنافسة الشديدة :تواجه الشركات العربية المصدرة منافسة شديدة من الشركات العربية الأخرى في السوق العربية.
- عدم الثقة في المنتج الوطني :لا يزال المستهلكون العرب يفضلون المنتجات الأجنبية على المنتجات العربية، مما يُشكل عائقًا أمام الشركات العربية المصدرة في السوق العربية.

[1] هواري أحلام و آخرون ، **مرجع سابق** ،ص33.

- عدم المرونة في التعامل :تُواجه الشركات العربية المصدرة صعوبة في التعامل مع العملاء العرب، خاصة فيما يتعلق بشروط الدفع والتسليم.

ثانيا: العقبات التنظيمية والبنيوية التحتية التي تُعيق تدفق السلع الجزائرية إلى الأسواق الخارجية

- نقص الدعم اللوجستي للمصدرين:

يُعاني المصدرون الجزائريون من نقص في الدعم اللوجستي، بما في ذلك خدمات التخزين والنقل والمناولة، مما يُسبب لهم العديد من التحديات، مثل محدودية طاقات الشحن، ويُعيق قدرتهم على تصدير منتجاتهم بفعالية[1].

- ضعف خدمات النقل البحري والجوي وانعدام المنافسة في هذا القطاع

تعاني الجزائر من ضعف خدمات النقل البحري والجوي، وانعدام المنافسة في هذا القطاع. هذا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل ويضر بالتجارة الدولية[2].

- العقبات المرتبطة بالطلب الخارجي و العرض و منها[3]:

- القيود الحمائية؛
- تحديات المنافسة الخارجية؛
- ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي ؛
- التبعية التكنولوجية ؛
- انخفاض مستويات الجودة: لعدم مطابقتها معايير الجودة العالمية؛
- مشاكل التسويق الدولي لنقص الخبرة التسويقية خاصة لدى المصدرين الجدد .

[1] هواري أحلام و آخرون،**مرجع سابق** ،ص33.

[2] شليحي الطاهر،**التجارة الخارجية للجزائر و أهم تحدياتها خلال الفترة (2018-2020)**،مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية،المجلد 21،العدد01،جوان 2019 ،ص110.

[3] حملاوي ابتسام،**تنمية الصادرات غير النفطية من الخيارات الفعالة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر**،مجلة التكامل الاقتصادي،المجلد5، العدد3 ،2017 ، ص 51-52.

المبحث الثاني: مبادرة المعونة من أجل التجارة

إن المبادلات التجارية الخارجية ضرورية للنمو الذي يمكن أن يخرج ملايين الناس من براثن الفقر إلى الرفاهية والنمو و الإزدهار، لكن تواجه البلدان النامية، وخاصة البلدان الأقل نمواً، عقبات تحول دون مشاركتها في نظام التجارة العالمي القائم على لوائح وسياسات و قواعد، لهذا السبب، أصبحت مبادرة المعونة لأجل التجارة (AfT) أحد الركائز الأساسية لسياسة التنمية على الصعيد العالمي، نبين في هذا الجزء ماهية المعونة من أجل التجارة بداية من نشأتها و أسباب النشأة و تعريفها و أهدافها و صولا الى المانحين و المتلقين ثم فئاتها.

المطلب الأول: ماهية المعونة من أجل التجارة

أولا: نشأتها

التجارة كوسيلة للتنمية كانت موضوعًا بارزًا في منتدى منظمة التجارة العالمية(WTO) ، أكبر منظمة اقتصادية دولية في العالم. تأسست منظمة التجارة العالمية رسميًا في 1 جانفي 1995 بموجب اتفاقية مراكش، ووقعها 123 دولة في 15 أفريل 1994، لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) التي بدأت في عام 1948،احتياجات الدول النامية وأولوياتها كانت على رأس الجولات بعد انتهاء جولة الأوروغواي لمنظمة التجارة العالمية 1986-93، حيث تركت الدول النامية والدول الأقل نمواً تحت انطباع أن احتياجاتهم لم تُعالج بشكل كافٍ، بعد عدة جولات من الاجتماعات، تصاعد الضغط من قبل الدول النامية، محتجة بأن جولة الأوروغواي 1986-93 ضمن إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) انتهت بالإضرار بالدول الأقل نمواً مع تقديم فائدة قليلة للعديد من الدول النامية.

جولة الدوحة للتنمية هي جولة لمفاوضات تجارية لمنظمة التجارة العالمية، انعقدت في العاصمة القطرية الدوحة في نوفمبر 2001 ضمن الاجتماع الوزراي الرابع لمنظمة التجارة العالمية، والهدف منها هو تحقيق مبدأ التجارة الحرة بين بلدان العالم، وقد أخفقت تلك الجولة بعد الاختلاف على بعض النقاط، مثل الزراعة، التعريفة الصناعية، الحواجز غير الجمركية، الخدمات، والمعالجات التجارية، وكانت أكبر أوجه الخلاف بين الدول المتقدمة مثل دول الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبين الدول النامية مثل الهند، البرازيل، الصين، وجنوب أفريقيا، بدأت جولة الدوحة في مدينة الدوحة، قطر عام 2001 على المستوى الوزاري، ثم توالت باجتماعات وزارية لاحقة في كل من:

- كانكون، المكسيك في 2003؛
- هونغ كونغ في 2005؛
- باريس، فرنسا في 2005؛
- بوتسدام، ألمانيا 2007؛
- جنيف، سويسرا في 2004، 2006، 2008،

وقد أُعلن عن فشل جولة الدوحة في جويلية من عام 2008 وذلك بعد اجتماعها الأخير في مقر منظمة التجارة العالمية بجنيف، ولم يتم التوصل فيه لتسوية الخلاف بين الغرب والدول النامية حول المساعدات والدعم الذي يجب تقديمه للمزارعين في تلك الدول قبل افتتاح أسواقها على العالم .

جولة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية، بدأت في نوفمبر 2001،كان هدفها خفض الحواجز التجارية حول العالم وبالتالي تسهيل زيادة التجارة العالمية، تضمنت المواضيع الرئيسية التي نوقشت تيسير التجارة، والخدمات، وقواعد المنشأ وتسوية المنازعات، كما كانت المعاملة الخاصة والتفاضلية للدول النامية مصدر قلق رئيسي، ومع ذلك، كان يُعتقد أن جولات الدوحة، على الرغم من مزاياها، لن تفيد الدول النامية

لأنها تفتقر إلى القدرة على الاستفادة من الفرص التجارية، نتيجة لذلك، ظهرت دعوة للمساعدة من أجل التجارة في منتدى منظمة التجارة العالمية.

يعتبر أصل مبادرة المساعدة لأجل التجارة (AfT) حديث العهد نسبيا حيث تم إضفاء الطابع الرسمي عليها في المؤتمر الوزاري بهونج كونج عام 2005، ودعت الفقرة 57 من الإعلان إلى دعم البلدان النامية، وخاصة البلدان الأقل نموا، لتعزيز قدرتها التجارية وتمكينها من الاستفادة من مختلف اتفاقيات التجارة المتعددة الأطراف[1].

أصبحت الآن مكونًا مستقلاً لسياسة التعاون الإنمائي تشارك فيه منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفي نفس السنة (2005)، أنشأت منظمة التجارة العالمية فريق عمل لتطوير هذه المبادرة، وكان أحد جوانب عملها هو إنشاء هيئة مراقبة داخل منظمة التجارة العالمية تقوم بمراجعات دورية على مستوى العالم باستخدام تقارير من مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة وقد تم تقديم أول تقرير له عام 2006 حيث أن الجولات الرسمية من المراجعات التي أجريت خلال تلك الفترة سجلت زيادة كبيرة في الموارد المالية لمبادرة المعونة من أجل التجارة، و أشارت أيضًا أن هذا الاتجاه بدأ يستقر. تم تشكيل إطار العمل المشترك للمراقبة بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومنظمة التجارة العالمية لتعزيز الحوار وتشجيع جميع الجهات الفاعلة الرئيسية على الوفاء بالتزاماتها، وتلبية الاحتياجات المحلية، وتحسين الفعالية وتعزيز المساءلة المتبادلة[2].

ثانيا:أسباب نشأتها[3]

أظهرت الدراسات أن التجارة يمكن أن تكون محركًا قويًا لتعزيز التنمية الاقتصادية ، و هذه الأدلة متسقة أيضًا بحجة أن البلدان الفقيرة لم تستفد بطريقة عادلة من العولمة .

– مع انخفاض القيود المباشرة على الحدود (مثل الرسوم الجمركية) في العقود الأخيرة، يعتمد التكامل في الاقتصاد العالمي بشكل متزايد على ما إذا كانت الدول قادرة على تقليل العقبات "وراء الحدود" و"عند الحدود" بما في ذلك البنية التحتية والإجراءات الإدارية، وكذلك بناء القدرات الإنتاجية والتنافسية.

– تعاني البلدان الأقل نموًا، وبعض البلدان الفقيرة الأخرى، من نقص في القدرة على التكامل والتنافس في الأسواق العالمية من حيث المعلومات والسياسات والإجراءات والمؤسسات والبنية التحتية.

باختصار ان إنشاء المساعدة من أجل التجارة (AfT) هو اعتراف ضمني بأنه في حالة وجود استثمار كافٍ في جانب العرض وسياسات تكميلية داعمة، فإن هذا يفيد الفقراء والدول الفقيرة، بالإضافة إلى ذلك، تفترض المساعدة من أجل التجارة أن الدول التي تأثرت تفضيلاتها بعملية تحرير التجارة (خاصة من خلال اتفاقيات التجارة الحرة) تحتاج إلى تعويض من خلال إجراءات التكيف.

وفي مجال سياسة المساعدة الدولية، تؤكد المعونة من أجل التجارة الحاجة إلى تحول في أولويات تخصيص المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) لإعطاء أهمية أكبر للقطاعات الاقتصادية أكثر من ذي قبل وإعادة التوازن بين أغراض المساعدات الاجتماعية والاقتصادية. أخيرًا، يمكن أيضًا اعتبار المساعدة من أجل التجارة آلية محتملة لتعويض التأثير السلبي للمساعدات الإنمائية الرسمية على قدرة البلدان المستفيدة على المنافسة .

ثالثا: تعريفها

1. مبادرة المعونة من أجل التجارة هي المساعدة المالية التي تُقدم لأنشطة تجارية وأنشطة تنموية مرتبطة بالتجارة، وتكون إضافية، ومتوقعة، ومن مستوى كافٍ، وغير مؤدية للديون و تحمل شروطا مواتية تناسب نوع المشروع

[1]José Antonio Alonso (2016). *AID FOR TRADE*: BUILDING PRODUCTIVE AND TRADE CAPACITIES IN LDCs, United Nations CDP Committee for Development Policy, Review No. 1,p 01

[2] Progress Reports for the EU (2023), *EU Aid for Trade* , p 156

[3] José Antonio Alonso (2016),p 01-2

والبلد المستفيد بحيث تساهم في تعزيز البنية التحتية وتحسين القدرات التجارية والإنتاجية، مقدمة من دول و مؤسسات مالية متعددة الأطراف ، بما في ذلك البنوك الإقليمية للتنمية والبنك الدولي[1].

2. مبادرة المعونة لأجل التجارة (AfT) هي مبادرة لمساعدة الدول النامية، وخاصة البلدان الأقل نموًا، على الاستفادة من التجارة العالمية ، يتم تخصيص جزء من منح المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) لمشاريع وبرامج متعلقة بالتجارة لدعم هذه المبادرة، و وفقًا لفريق العمل التابع لمنظمة التجارة العالمية فإن "مبادرة المعونة التجارية تهدف إلى تمكين الدول النامية، وخاصة البلدان الأقل نموًا، من بناء القدرات الإنتاجية والبنية التحتية المرتبطة بالتجارة ، للاستفادة من اتفاقيات التجارة العالمية والاندماج في أسواق نظام التجارة العالمي وزيادة صادراتهم" ، و يمكن أن تعزز المعونة التجارية الفعالة فرص النمو وتخفيف حدة الفقر في الدول المستفيدة[2].

3. تُعرّف فرقة العمل المعنية بالتجارة الخارجية هذه المبادرة بأنها مساعدة البلدان النامية لزيادة صادراتها من السلع والخدمات، ولإدماج النظام التجاري المتعدد الأطراف والاستفادة من تحرير التجارة وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تزيد مبادرة المعونة من أجل التجارة الخارجية من النمو الاقتصادي وتحد من الفقر في الوقت نفسه مع استكمال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف[3].

4. تعريف الاتحاد الأوروبي للمعونة من أجل التجارة:

وضع الاتحاد الأوروبي تعريفًا موجزًا للمعونة من أجل التجارة في استراتيجيته المشتركة المحدّثة لعام 2017 بشأن المعونة من أجل التجارة والذي ينص على أن" المعونة من أجل التجارة هي المساعدة المقدمة لدعم جهود البلدان الشريكة لتطوير قدراتها الاقتصادية وتوسيع نطاق تجارتها كرافعة للنمو والحد من الفقر (...) وهي تغطي مجموعة واسعة بما في ذلك وضع السياسات التجارية، واللوائح والمعايير المتعلقة بالتجارة، والبنية التحتية الاقتصادية (مثل الطاقة والنقل والاتصالات) وبناء القدرات الإنتاجية في القطاعات الموجهة نحو التصدير مثل الزراعة ومصائد الأسماك والتصنيع"،علاوة على ذلك، وكما يوضح الاتحاد الأوروبي في تلك الاستراتيجية المحدثة، فإن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تقدم المعونة من أجل التجارة لـ: "... مساعدة البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نموًاعلى الاندماج في النظام التجاري العالمي القائم على القواعد واستخدام التجارة بفعالية أكبر لتعزيز النمو والحد من الفقر[4].

من خلال ما سبق يمكن ان نجمع بين التعريفات فنقول أن المعونة من أجل التجارة هي نوع من المساعدات الإنمائية المصممة لمساعدة البلدان النامية و البلدان الأقل نموا على المشاركة بفعالية أكبر في النظام التجاري العالمي الذي تترأسه منظمة التجارة العالمية و الاندماج في العولمة التجارية، تتعلق المعونة من أجل التجارة بمساعدة البلدان النامية، ولا سيما الأقل نمواً، فنيا و ماليا على بناء القدرات التجارية والبنية التحتية التي تحتاجها للاستفادة من الانفتاح التجاري و الإندماج في التجارة الحرة التي قامت على أساسها منظمة التجارة العالمية.

[1] CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES SUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT (2006). L'AIDE AU COMMERCE**,** Rapport de la conférence organisée par la CNUCED et le Secrétariat du Commonwealth , NATIONS UNIES New York et Genève, p 12-9

[2] Benziane, Y., Law, S. H., Rosland, A., & Abd Rahman, M. D. (2022). Aid for trade initiative 16 years on: Lessons learnt from the empirical literature and recommendations for future directions, Journal of International Trade Law and Policy, 21(1)

[3] Mariana Vijil and Laurent Wagner INRA, UMR1302 SMART, Rennes and 2 FERDI and CERDI-CNRS, UMR6587 (2012) , Does Aid for Trade Enhance Export Performance? Investigating the Infrastructure Channel, Blackwell Publishing Ltd, Oxford ,p839.

[4] Progress Reports for the EU (2023), EU Aid for Trade , p 158-159

رابعا: أهدافها

تهدف مبادرة المعونة من أجل التجارة إلى تقديم الدعم إلى البلدان النامية لمساعدتها على تنمية قدرتها في التجارة لهدف[1]:

- تقليل تكاليف التجارة؛
- تحسن القواعد والإجراءات الإدارية؛
- تعزيز البنية التحتية و زيادة إنتاجية شركاتها و زيادة فرص الوصول إلى الأسواق؛
- معالجة المشاكل التجارية للبلدان النامية من خلال تمويل "مرئي وغير مشروط ومنسق ويمكن التنبؤ به."

المطلب الثاني :المانحين و المستفيدين من المعونة لأجل التجارة[2]

تهدف المعونة لأجل التجارة إلى مساعدة الدول النامية على تعزيز قدراتها التجارية وتحسين اندماجها في الاقتصاد العالمي. يستفيد من هذه المبادرة الدول النامية و الأقل نوما، بينما يكون المانحون عادةً من الدول المتقدمة والمنظمات الدولية.

أولا:المانحين للمعونة من أجل التجارة

الجدول 1: أكبر 10 مانحين للمعونة من أجل التجارة والمدفوعات 2018-2020

مليون دولار أمريكي، بالأسعار الثابتة لعام 2020

المتبرع	2020		2019		2018	
	الترتيب	المساعدات	الترتيب	المساعدات	الترتيب	المساعدات
اليابان	1	8,513	1	9,18	1	7,721
البنك الدولي	2	7,449	2	7,898	3	7,097
الاتحاد الأوروبي	3	7,187	3	5,872	2	7,534
ألمانيا	4	5,738	4	5,08	4	4,669
فرنسا	5	3,407	6	2,855	6	2,51
المملكة المتحدة	6	2,073	5	2,858	5	2,599
بنك التنمية الآسيوي	7	2,05	7	2,163	8	1,195
الولايات المتحدة	8	2,041	8	2,076	7	2,244
بنك أمريكا الوسطى للاندماج الاقتصادي	9	1,427	-	-	-	-
بنك التنمية الأفريقي	10	840	9	1,227	9	1,061

المصدر:OECD/WTO (2022), Aid for Trade at a Glance 2022

[1] José Antonio Alonso(2016),p 01.

[2] OECD/WTO (2022), *Aid for Trade at a Glance 2022: Empowering Connected, Sustainable Trade*, OECD Publishing, Paris. https://doi.org/10.1787/9ce2b7ba-en *P28-32*

من خلال الجدول 01 اعلاه: في عام 2020، ساهم عدد قليل من المانحين الكبار بجزء كبير من إجمالي المساعدات للتجارة، فقد مثل العشرة مانحين الأوائل معًا 84% من إجمالي تدفقات المساعدات للتجارة. وقد بقيت قائمة المساهمين الرئيسيين مستقرة نسبيًا في السنوات الأخيرة، على الرغم من الزيادة الملحوظة في تدفقات المساعدات للتجارة من بنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي (CABEI) ، و يبدو بأن اليابان تصدرت قائمة أكبر المتبرعين في عامي 2019 و 2020، حيث قدمت أكثر من 8 مليون دولار في كلا العامين تلاها البنك الدولي و الاتحاد الأوروبي و ألمانيا و فرنسا ضمن أكبر 4 متبرعين في كلا العامين، تزحزح بنك التنمية الأفريقي من المرتبة 09 في عامي 2018 و 2019 إلى المرتبة 10 في عام 2020 ،لم يكن بنك أمريكا الوسطى للاندماج الاقتصادي ضمن أكبر 10 متبرعين في عامي 2018 و 2019 ليحتل المرتبة التاسعة بقيمة 1.427 مليون دولار عام 2020 ، شهدت الولايات المتحدة تراجعا طفيفًا في ترتيبها وتبرعاتها عامي 2019 و 2020 كما و حافظت المملكة المتحدة على ترتيبها وتبرعاتها تقريبًا بين عامي 2018 و 2019 اما فرنسا فزادت تبرعاتها بشكل ملحوظ عام 2020، مما أدى إلى تحسن ترتيبها.

ثانيا: المتلقين للمعونة من أجل التجارة

الجدول 2: أكبر 10 متلقين للمعونة من أجل التجارة 2018-2020

مليون دولار أمريكي، أ ث لعام 2020

المتلقين	2020		2019		2018	
	الترتيب	المساعدات	الترتيب	المساعدات	الترتيب	المساعدات
الهند	1	2,748	1	3,868	1	3,569
بانقلاديش	2	2,492	2	1,993	2	2,166
مصر	3	1,795	3	1,752	3	1,949
اثيوبيا	4	1,597	6	1,361	4	1,711
كينيا	5	1,308	5	1,488	8	942
فيتنام	6	1,249	7	1,094	7	1,368
باكستان	7	1,205	4	1,513	17	641
المغرب	8	1,098	15	704	10	772
مينمار	9	1,033	9	859	13	695
اندونيسيا	10	850	13	727	5	1,465
الجزائر[1]	/	14	/	24	/	18

المصدر: OECD/WTO (2022), Aid for Trade at a Glance 2022

[1] OECD/WTO (2022), Aid for Trade at a Glance 2022: Empowering Connected, Sustainable Trade, OECD Publishing, Paris. https://doi.org/10.1787/9ce2b7ba-en P192

الجدول 2 أعلاه يبين أكبر عشر 10 متلقين للمعونة من أجل التجارة وتمثل البلدان العشرة الأوائل المستلمة الفردية نسبة 32% من الإجمالي للتدفقات في عام 2020، حيث كانت الهند أكبر متلقٍ للمساعدات في جميع السنوات الثلاث:2,748 مليون دولار في عام 2020 و 3,868 مليون دولار في عام 2019 و 3,569 مليون دولار في عام 2018، احتلت بنغلاديش ومصر وإثيوبيا وكينيا وفيتنام وباكستان والمغرب وميانمار وإندونيسيا أيضًا مراتب متقدمة في جميع السنوات الثلاث، شهدت بعض الدول تغييرات كبيرة في ترتيبها بين عامي 2018 و 2020 فعلى سبيل المثال ارتفعت باكستان من المرتبة 17 إلى المرتبة 4 و 7 على التوالي لعامي 2019،2020، بينما انخفضت أندونيسيا من المرتبة 5 إلى المرتبة 13 و 10 لعامي 2019،2020.

بشكل عام، زادت المساعدات المقدمة لجميع الدول المدرجة في الجدول بين عامي 2018 و 2020، كانت الزيادة في المساعدات الأكثر وضوحًا في الهند، شهدت أندونيسيا أكبر انخفاض في المساعدات.

المطلب الثالث: فئات المعونة من أجل التجارة

تتكون تدفقات المعونة لأجل التجارة من الدعم التنموي الرسمي للقطاعات والأنشطة التي تكتسب أهمية خاصة لتمكين المشاركة في التجارة الدولية، حددت فرقة عمل المساعدات للتجارة خمس فئات للمساعدات لاجل التجارة إلا أن تركيزها واهتمامها كان منصبا نحو ثلاث فئات نتناول في هذا المطلب بالدراسة فئات مبادرة المعونة لأجل التجارة و تدفقاتها بنوع من التفصيل.

أولا- البنية التحتية ذات الصلة بالتجارة

المعونة في إطار هذه الفئة موجهة في المقام الأول إلى المشاريع التي تهدف إلى تطوير شبكات البنية التحتية الصلبة والناعمة كبناء الطرق والموانئ وشبكات الاتصالات لتمكين ربط الأسواق المحلية بالاقتصاد العالمي، وتشمل القطاعات النقل والتخزين (210)، والاتصالات (220)، و توليد الطاقة وتوريدها (230) [1].

إن ربط البنية التحتية مهم، فتحسين الطرق والسكك الحديدية، وتحديث الموانئ والمطارات، والاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كلها أمور ضرورية لتعزيز التجارة ، و هناك وعي متزايد بأن العجز في البنية التحتية في البلدان النامية يتجاوز بكثير ما يمكن تلبيته من خلال القنوات التقليدية لتمويل التنمية، ويجب على أولئك الذين يشاركون في مساعدة البلدان على تمويل التجارة أن يضمنوا أن كل دولار يذهب إلى أبعد من ذلك وأن تستخدم الموار بأكبر قدر ممكن من الفعالية لحشد التمويل الخاص. ويعني ذلك أيضاً تكثيف الدعم لتحسين مناخ الاستثمار لخفض المخاطر التي يواجهها مستثمرو القطاع الخاص[2].

ثانيا- بناء القدرات الإنتاجية(تعزيز القدرات الإنتاجية)

المعونة في إطار هذه الفئة تستهدف التنمية المتعلقة بالتجارة و المشاريع الموجهة نحو دعم القطاع الخاص واستغلال مزاياها النسبية و التنافسية وتنويع صادراتها[3] ، وتشمل قطاعات[1]:

[1] Asian Development Bank (2017). AID FOR TRADE IN ASIA AND THE PACIFIC PROMOTING CONNECTIVITY FOR INCLUSIVE DEVELOPMENT, Reports 2017,p3.

[2] https://blogs.worldbank.org/en/trade/five-actions-matter-future-aid-trade AVRIL2024 21:30:00

[3] Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères Direction générale de la mondialisation, de la culture, de l'enseignement et du développement international (2022). Évaluation de la contribution de la France à l'aide pour le commerce(2009-2019), Reports,p8.

- الخدمات المصرفية والمالية ورمزها(240)؛
- الأعمال التجارية والخدمات الأخرى رمز (250)؛
- الزراعة والفلاحة رمز (311)؛
- والغابات رمز(312)؛
- وصيد الأسماك رمز (313)؛
- والصناعة رمز(321)؛
- والموارد المعدنية والتعدين رمز(322)؛
- والسياحة تحت رمز (332).

ثالثا- التكيف ذات الصلة بالتجارة :

فئة تمت إضافتها في عام 2008 لتسجيل المساهمات الميزانية التي تهدف إلى المساعدة في تنفيذ إصلاحات التجارة للمستفيدين وضبط إجراءات السياسة التجارية (مثل مساعدة الدول النامية في تغطية التكاليف المرتبطة بتحرير التجارة، تخفيض الرسوم الجمركية أو تراجع الاحتفاظ بالمزايا التفضيلية، أو تراجع شروط التبادل)[2]،والمساعدة حتى في إدارة العجز في ميزان المدفوعات بسبب التغيرات في البيئة التجارية العالمية[3].

تشمل المعونة في إطار هذه الفئة [4]:

- قطاعات السياسة التجارية و التسيير الإداري و رمزها(33110)؛
- تيسير التجارة رمز(33120)؛
- الاتفاقات التجارية الإقليمية رمز (33130) ؛
- والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف رمز (33140) ؛
- والتكيف المتعلق بالتجارة رمز(33150) ؛
- التعليم/التدريب في مجال التجارة رمز(33181).

إن إدارة عملية التكيف مهمة. فغالباً ما تترتب على تحرير التجارة والاستثمار عواقب توزيعية سلبية، حيث تشعر بعض البلدان النامية والأقل نموا على السواء بأنهم بدون رقابة وإذا تُركت هذه التكاليف دون معالجة، فإنها يمكن أن تستنزف الدعم العام لسياسات الانفتاح. وقد كانت المعونة لأجل التكيف المتصلة بالتجارة جزءاً صغيراً جداً من إجمالي المعونة من أجل التجارة، و على المجتمع الدولي زيادة الدعم في هذا المجال وتطوير نهج للتكيف لا يقتصر على إدارة التكاليف فحسب، بل يساعد على بناء مرونة الاقتصادات والعمال للمشاركة في اقتصاد عالمي مفتوح. وهنا، تعتبر المهارات والتعليم والبنية التحتية كلها مكونات أساسية.

حسب التجارب فإن الاقتصادات المنفتحة والمتنامية التي يتم فيها خلق فرص عمل جديدة تكون مهيأة بكثير للتعامل مع التكيف من تلك الاقتصادات غير التنافسية والراكدة[5].

---

[1] Asian Development Bank (2017). AID FOR TRADE IN ASIA AND THE PACIFIC PROMOTING CONNECTIVITY FOR INCLUSIVE DEVELOPMENT, Reports,p3.

[2]Ministère de l'Europe DGMF, (2022), Reports 2022,p8 .

[3] Progress Reports for the EU (2023). *EU Aid for Trade*, , p 158-159

[4] Asian Development Bank (2017). AID FOR TRADE IN ASIA AND THE PACIFIC PROMOTING CONNECTIVITY FOR INCLUSIVE DEVELOPMENT,p3.

5 https://blogs.worldbank.org/en/trade/five-actions-matter-future-aid-trade AVRIL2024 21:30:00

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تمهيد

أشارت الدراسات التجريبية السابقة حول تأثير مبادرة المعونة من أجل التجارة في كثير من الأحيان على وجود تأثير إيجابي كبير في جوانب عديدة، بما في ذلك: أداء الصادرات وتنويع الصادرات وتكاليف التجارة أو الحواجز التجارية الأخرى. وبناءً على ذلك، تم تقسيم مراجعة الأدبيات في الدراسة الحالية وفقًا لهذه الجوانب المختلفة التي تم تحديدها من الدراسات السابقة.

المطلب الأول : الرسائل الجامعية والمقالات العلمية باللغة العربية

على الرغم من الأهمية الكبيرة لمبادرة المعونة من أجل التجارة (AfT) في تعزيز التنمية الاقتصادية والتكامل التجاري للدول النامية، إلا أن هناك نقصًا ملحوظًا في الدراسات والبحوث الجامعية والمقالات العلمية المكتوبة باللغة العربية حول هذا الموضوع إن لم نقل أنها منعدمة تماما ، فمعظم المراجع المتوفرة تعتمد على اللغة الأجنبية، مما يضعف القدرة على الوصول إلى المعرفة الشاملة حول فعالية هذه المبادرة وتأثيرها على الدول المستفيدة، تتجلى أهمية وجود دراسات باللغة العربية في تمكين الباحثين والطلاب وصناع القرار في الدول العربية من فهم أفضل لمبادرة المعونة لأجل التجارة AfT، وتقييم كيفية إستغلالها لتحسين الوضع الاقتصادي والتجاري في البلدان المتلقية.

إن غياب المراجع العلمية باللغة العربية يمثل تحديًا كبيرًا يجب معالجته من خلال تشجيع البحوث والدراسات في هذا المجال وترجمتها إلى اللغة العربية لضمان الوصول إلى شريحة أوسع من المهتمين و صناع القرار، و بما أن اللغة هي أداة رئيسية لنقل المعرفة وتبادل الأفكار، فإن تطوير مصادر ومراجع علمية باللغة العربية حول هذه الدراسة سيساهم بشكل كبير في تعزيز الفهم والتطبيق الفعال لهذه المبادرة في الدول العربية، لذا، يجب على المؤسسات الأكاديمية والبحثية العربية أن تولي اهتمامًا أكبر لدراسة وتحليل مبادرة AfT ونشر النتائج بلغات متعددة، بما في ذلك اللغة العربية، لضمان تحقيق الفائدة القصوى منها.

المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

أولا: : دراسة Dang Luu Hai

بعنوان "Aid for trade and export sophistication in recipient countries "

journal of International Trade & Economic Development, Taylor & Francis Journals, vol. 30(4), 2021 .

درس العلاقة بين تدفقات المعونة من أجل التجارة الخارجية وتطور الصادرات.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في تأثير إجمالي تدفقات المعونة من أجل التجارة الخارجية، بما في ذلك مكوناتها الرئيسية، على تطور الصادرات في 73 بلدًا متلقيًا للمعونة من أجل التجارة الخارجية، ولمعالجة قضايا التباين المحتملة، استخدم نهجًا من خطوتين لنظام (GMM)وهي طريقة إحصائية متقدمة تستخدم لمعالجة مشكلات التحيز المحتملة.

خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها أن إجمالي تدفقات المعونة من أجل التجارة الخارجية لا يفيد تطور الصادرات في هذه البلدان المتلقية، لم ينتج عن المعونة من أجل بناء القدرات الإنتاجية أي تأثير كبير على تطور الصادرات على المستوى القطاعات المختلفة.

ثانيا: دراسة Hoekman. Bernard, Anirudh Shingal
بعنوان "Aid for Trade and Trade in Services"
Journal of Development Studies, Taylor & Francis Journals, vol. 57(10), 2021.

درس العلاقة بين المعونة من أجل التجارة الخارجية والتوزيع المشروط للصادرات والواردات.
هدفت هذه الدراسة إلى استخدام تحليل الانحدار الكمي للنظر في العلاقة بين المعونة من أجل التجارة الخارجية والتوزيع المشروط للصادرات والواردات.
خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها أن مبادرة المعونة من أجل التجارة في البنية التحتية الاقتصادية، ومبادرة المعونة من أجل التجارة في السياسات التجارية والتنظيم، ومبادرة المعونة من أجل التجارة في أنشطة الخدمات لها تأثير هامشي أكبر في توسيع تجارة الخدمات في البلدان المنخفضة الدخل، مقارنة بالبلدان ذات البنية التحتية والمقومات المؤسسية الأفضل، ونتيجة لذلك، يبدو أن مبادرة المعونة من أجل التجارة الخارجية تحقق هدفها المعلن المتمثل في زيادة مشاركة البلدان المتلقية في التجارة العالمية، لا سيما البلدان المنخفضة الدخل.

ثالثا: دراسة Gnangnon Sena Kimm
بعنوان "Aid for Trade and services export diversification in recipient countries"
Australian Economic Papers VL - 60(6), 2020.

درس آثار مشاريع المعونة من أجل التجارة الخارجية على تنويع صادرات الخدمات.
هدفت هذه الدراسة إلى تحليل آثار مشاريع المعونة من أجل التجارة الخارجية على تنويع صادرات الخدمات في 100 بلد متلقٍ، منها 31 بلدًا من البلدان الأقل نمواً، خلال الفترة ما بين عامي 2002 و2014،، واستخدم نهج أساليب اللحظات المعممة ذات الخطوتينGMM .
خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن تدفقات المعونة من أجل التجارة الخارجية لكل من قطاعات الخدمات والقطاعات غير الخدمية أحدثت تأثيرًا إيجابيًا كبيرًا على تنويع صادرات الخدمات، مع تأثير أكبر في البلدان الأقل نمواً مقارنة بالبلدان النامية.

رابعا: دراسة GNANGNON SENA KIMM, Ramírez Susana Del Mar
بعنوان
"Aid for Trade flows and Recipient-Countries' Integration into the World Market for Services Exports World Scientific Publishing"
World Scientific Publishing, Journal of International Commerce", Economics and Policy, Version 1, 2020.

درس فعالية تدفقات المعونة من أجل التجارة الخارجية على حصة 105 بلدًا متلقيًا من صادرات الخدمات الدولية (تكامل صادرات الخدمات)، استنادًا إلى صادرات السلع وقنوات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتقييمها.
خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن تدفقات المعونة من أجل التجارة الخارجية لأغراض السياسات واللوائح التنظيمية والمعونة من أجل بناء القدرات الإنتاجية قد أحدثت أثراً إيجابياً أكبر على تغلغل البلدان النامية في

السوق العالمية لتصدير الخدمات مقارنة بالبلدان الأقل نمواً، في حين تم الإبلاغ عن أثر سلبي فيما يتعلق بتوزيع المعونة من أجل البنية التحتية الاقتصادية في البلدان النامية الأقل نمواً على حد سواء.

خامسا: دراسة Gnangnon Sena Kimm

بعنوان " Aid for Trade and export diversification in recipient-countries"

The World Economy, Volume42, Issue2, 2019.

درس العلاقة بين المعونة من أجل التجارة الخارجية وتنويع الصادرات 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين المعونة من أجل التجارة الخارجية وتنويع الصادرات، مع الأخذ بعين الاعتبار السياسات الاقتصادية الهيكلية لـ 112 بلدًا متلقيًا على مدى الفترة 2002-.2015

خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها زيادة السياسات الاقتصادية الهيكلية، مثل زيادة تحرير التجارة وسياسات الانفتاح المالي، فضلاً عن تحسين الحوكمة والكفاءة المؤسساتية، تلعب دورًا مهمًا في تأثير المعونة من أجل التجارة الخارجية على تنويع منتجات التصدير، لا سيما على المدى الطويل.

سادسا: درسة Gnangnon, Sena Kimm

بعنوان

"Impact of multilateral trade liberalization and aid for trade for productive capacity building on export revenue instability"

Economic Analysis and Policy 58, 2018

درس ما إذا كانت المعونة مقابل التجارة من أجل بناء القدرات الإنتاجية وتحرير السياسات التجارية المتعددة الأطراف مستقلة أو مكملة في التأثير على تقلب عائدات الصادرات أم لا.

خلصت هذه الدراسة بعد أن حلل مجموعة بيانات شملت 119 بلدًا ناميًا خلال الفترة 2002-2013 إلى عدة نتائج، أهمها أن كلاً من تحرير السياسات التجارية المتعددة الأطراف ومبادرة المعونة من أجل بناء القدرات الإنتاجية يكملان بعضهما البعض في الحد من تقلب عائدات الصادرات في البلدان التي يزيد فيها نصيب الفرد من الدخل الحقيقي عن 448.9 دولار أمريكي أو يعادلها.

سابعا: دراسة Philipp Hühne, Birgit Meyer, Peter Nunnenkamp

بعنوان

"Who Benefits from Aid for Trade? Comparing the Effects on Recipient versus Donor Exports"

The Journal of Development Studies", Volume 50- Issue 9, 2014

درس تأثير مختلف فئات المعونة لأجل التجارة على الصادرات.

هدفت هذه الدراسة إلى التحري في تأثير مختلف فئات المعونة لأجل التجارة، طبّق Huhne et al (2014) كلاً من نهج طريقة اللحظات المعممة (GMMs) ونمـوذج الجاذبية باستخـدام بيانات من عـام 1990-2012 .

خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن تضاعف التدفقات التراكمية من المعونة من أجل التجارة الخارجية قد دفع الواردات من البلدان المانحة إلى الارتفاع بنسبة 3% والصادرات من البلدان المتلقية إلى الارتفاع بنسبة 5%، ومن المثير للاهتمام أن تصنيف المعونة من أجل التجارة الخارجية إلى ثلاثة أنواع رئيسية أظهر أن

الفئة الفرعية الأصغر (المعونة من أجل السياسات واللوائح) كانت الأكثر فعالية بين الفئتين الأخريين؛ فقد تبيّن أن مضاعفة هذا النوع من المعونة يرتبط بالنمو بنسبة 10% في صادرات البلدان المتلقية؛ كما تبيّن أن النمو في البلدان المانحة كان بمعدل أقل من البلدان المتلقية.

ثامنا: دراسة Matthias Helble, Catherine Mann and John Wilson

بعنوان "Aid for Trade Facilitation"

Review of World Economics (Weltwirtschaftliches Archiv), vol. 148(2), 2012.

درس أثر مبادرة المعونة من أجل التجارة في السياسات واللوائح التنظيمية التجارية على التكاليف.

خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الزيادة بنسبة واحد (1%) في المائة من المعونة من أجل التجارة في السياسات واللوائح التنظيمية حسّنت حجم الصادرات بحوالي 347 مليون دولار أمريكي، وأن الإدارة الفعالة للقواعد واللوائح التنظيمية أمر بالغ الأهمية لتقليل وقت وتكلفة التجارة، فضلاً عن تعزيز الصادرات و أن ارتفاعاً بنسبة 10 في المائة من المعونة لأجل التجارة المقدمة من أجل التزامات البنية التحتية الاقتصادية، ساهم في زيادة متوسط نمو الصادرات بنسبة 2.34 في المائة على نسبة الناتج المحلي الإجمالي للبلد المتلقي.

تاسعا : دراسة Matthias Busse & Ruth Hoekstra & Jens Königer

بعنوان "The Impact of Aid for Trade Facilitation on the Costs of Trading"

The World Economy,Volume65, Issue2, 2012.

درس أثر مبادرة المعونة من أجل التجارة في السياسات واللوائح التنظيمية التجارية، قامت الدراسة بتحليل آثر مبادرة المعونة من أجل التجارة في السياسات واللوائح التنظيمية التجارية ومبادرة تيسير المعونة من أجل التجارة على تكاليف ووقت التجارة في 99 بلداً نامياً في الفترة ما بين عامي 2004 و.2009.

خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها أن جميع فئات المعونة من أجل التجارة التي شملتها العينة كانت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بانخفاض تكاليف التجارة ووقت التجارة إرتباطا سلبياً.

عاشرا: دراسة Massimiliano Calì and Dirk Willem te Velde

بعنوان "Does Aid for Trade Really Improve Trade Performance? "

World Development Volume 39, Issue 5, 2011.

درس الكيفية التي دعمت بها تدفقات المعونة من أجل التجارة الخارجية البلدان النامية في تعزيز أدائها التجاري ، قامت الدراسة بتحليل أثر كل من تيسير المعونة من أجل التجارة في السياسات واللوائح التجارية على التكاليف التجارية باستخدام عينة من 130 بلداً نامياً على مدى الفترة 2005-2009، إلى جانب ذلك، تم تحليل آثار المعونة من أجل التجارة الخارجية لبناء القدرات الإنتاجية والمعونة من أجل التجارة الخارجية للبنية التحتية الاقتصادية على حصيلة الصادرات باستخدام عينة من 100 بلد نامٍ خلال الفترة 2002-2007.

خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها الأثر الإيجابي لتيسير المعونة من أجل التجارة الخارجية والمعونة من أجل بناء القدرات الإنتاجية على خفض تكاليف التجارة، ومن ناحية أخرى، تبين أيضًا أن أثر المعونة من أجل التجارة للبنية التحتية الاقتصادية كان إيجابيا على الصادرات، في حين لم يتم الإبلاغ عن أي أثر إيجابي ملحوظ للمعونة من أجل بناء القدرات الإنتاجية.

المطلب الثالث : التعقيب على الدراسات السابقة

تبين من خلال الدراسات السابقة وجود أهمية كبيرة للمعونة من أجل التجارة و أثرها على مختلف القطاعات الهادفة إلى تنمية التجارة و تحسين أداء و فعالية القطاع التصديري من خلال إحداث تكامل بين السياسات التجارية المتعددة الأطراف ومبادرة المعونة من أجل بناء القدرات الإنتاجية و تحسين البنية التحتية وباقي القطاعات التي تمسها المعونة.

جدول 03: المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف
Dang Luu Hai, 2021	كلاهما يستخدمان تحليل الانحدار و البحث في الأثر و الفعالية للمعونة	الهدف و المنهجية و المتغير المستقل والعينة
Hoekman.B , Shingal.A (2021)	تأثير المعونة لأجل التجارة على أداء الصادرات.	الاختلاف في المنهجية المستخدمة (ARDL في دراستنا، والانحدار الكمي في الدراسة الثانية). اختلاف التركيز الجغرافي والزمني اختلاف التركيز على الفئات المختلفة من الدول. اختلاف في المتغيرات المستقلة والتابعة.
Gnangnon and Ramirez (2020)	يبحثان في تأثير المعونة من أجل التجارة على الأداء التجاري	دراستنا تُركز على بلد واحد (الجزائر) ونوع واحد من المعونة من أجل التجارة (AFT) ، بينما الدراسة الثانية تُحلل تأثير أنواع مختلفة من المعونة من أجل التجارة على 105 بلداً نامياً.
Gnangnon S.K 2020	تأثير المعونة سلبا أم إيجابا على أداء الصادرات	دراستنا تركز على بلد واحد ونوع واحد من المعونة من أجل التجارة (AFT) الدراسة الثانية تُحلل تأثير أنواع مختلفة من المعونة من أجل التجارة على 100 بلد. دراستنا تُحلل تأثير المعونة من أجل التجارة على حجم الصادرات ، بينما الدراسة الثانية تُحلل تأثير المعونة من أجل التجارة على تنوع صادرات الخدمات. المنهج نموذج ARDL ، و أساليب اللحظات المعممة ذات الخطوتين (GMM).

Gnangnon S.K 2019	البحث في أثر المعونة على التجارة الدولية	المتغير التابع و المستقل و العينة و المنهجية و الهدف
Gnangnon. S. K (2018)	الموضوع و التأثير الإقتصادي	الهدف و المنهجية و المتغير المستقل والعينة
Gnangnon. S. K (2018)	الموضوع و التأثير الإقتصادي	الهدف و المنهجية و المتغير المستقل والعينة
Helble.M, Mann. C, Wilson.J (2012)	كلاهما يبحثان في تأثير المعونة من أجل التجارة على التجارة. كلاهما يستخدمان تحليل الانحدار.	تستخدم كلتا الدراستين تحليل الانحدار ، لكن الدراسة الأولى تستخدم نموذجًا أكثر تعقيدًا (ARDL) من الدراسة الثانية. تُركز دراستنا على تأثير نوع واحد من المعونة من أجل التجارة (إجمالي المدفوعات) على متغير تابع واحد (حجم الصادرات) ، بينما تُحلل الدراسة الثانية تأثير ثلاثة أنواع من المعونة من أجل التجارة على متغيرين تابعين (تكاليف التجارة وحجم الصادرات).
Busse et al (2012)	موضوع الدراسة ، المتغير المستقل وهو المعونة و التحليل الكمي	المدة الزمنية و المنهجية الإنحدار و التحليل و النطاق و جوانب الدراسة المتغير التابع حجم الصادرات و المتغير التابع تكاليف ووقت التجارة
Calì and te Velde (2011)	– كلاهما يبحثان في تأثير المعونة من أجل التجارة على الأداء التجاري. – سلسلة زمنية طويلة	اختلاف، في، الهدف،العينة النطاق، والمنهجية، والجوانب المدروسة

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على الدراسات السابقة

ما يمكن استنتاجه من استعراض الدراسات السابقة حول فعالية المعونة من أجل التجارة الخارجية التجريبية، هو أن معظم الدراسات ركزت على دراسة أثر تدفقات المعونة من أجل التجارة على النتائج المتعلقة بالتجارة (بما في ذلك تكاليف التجارة وتيسير التجارة وخاصة الصادرات) على مجموعة واسعة من البلدان (بيانات شاملة أو جماعية)، بدلاً من استكشاف تدفقات المعونة من أجل التجارة الخارجية المباشرة على أداء صادرات دولة واحدة، وبالإضافة إلى ذلك، طبقت الدراسات السابقة في الغالب الآثار الثابتة وتقنيات تقدير التباين ذي الخطوتين وتقدير نظام النموذج المختلط التعميمي GMM.

لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال دراسة أثر تدفقات المعونة من أجل التجارة على أداء صادرات دولة واحدة هي الجزائر في الفترة من 2002 إلى 2022، علاوة على ذلك، تطبق هذه الدراسة منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) بدلاً من أسلوب GMM.

هذه الدراسة هي أول عمل تجريبي يبحث في العلاقة بين المعونة من أجل التجارة والصادرات في الجزائر، وتدعم هذه الفجوة ما ذكره بن زيان وآخرون (2022)، بقولهم ما يلي: "أولاً، قد يولي الباحثون اهتمامًا أكبر لفعالية المعونة من أجل التجارة على المستوى الجزئي بدلاً من المستوى الكلي".

الفصل الثاني:
الاطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

تستخدم هذه الدارسة نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL لرصد العلاقة السببية بين المتغيرات وإتجاهها ، إذ يعتبر هذا النموذج كبديل لإختبارات التكامل المعروفة، بحيث يمكن تطبيق هذا الإختبار عندما تكون السلاسل الزمنية متكاملة عند كل من المستوى (0) او (1) علا أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من درجة أعلى من (1)، بمعنى أن السلاسل الزمنية لنموذج الدراسة يكون يحتوي على متغيرات مستقرة من الدرجة الصفر و الدرجة الأولى في حين أن لو حصلنا على متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى ففي هذه الحالة نلجأ إلى تطبيق التكامل المشترك مثل إختبار Engle and Granger (1987) و Johanson Approch (1988).

تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: العلاقة النظرية بين المعونة من أجل التجارة وأداء الصادرات؛

المبحث الثاني: تحديد نموذج ومتغيرات الدراسة؛

المبحث الثالث: الدراسة التجريبية باستعمال نموذج ARDL.

المبحث الأول: العلاقة النظرية بين المعونة من أجل التجارة وأداء الصادرات

أصبحت المعونة من أجل التجارة أحد الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الدول لتعزيز صادراتها، تشير الدراسات النظرية إلى أن المعونة من أجل التجارة يمكن أن تحسن أداء الصادرات عبر زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق العالمية، و يُعتبر تدفق المعونة وتوجيهها لفئات الصناعات الواعدة والقطاعات الاقتصادية المستهدفة جوانب مهمة في فهم كيفية تأثير هذه المعونة على أداء الصادرات.

يهدف هذا المبحث إلى استكشاف العلاقة النظرية بين المعونة من أجل التجارة وأداء الصادرات، وتتضمن هذه العلاقة مطلبين:

المطلب الأول : مصروفات المعونة من أجل التجارة وأداء الصادرات؛

المطلب الثاني: تطور أداء الصادرات في الجزائر.

المطلب الأول : مصروفات المعونة من أجل التجارة وأداء الصادرات

بما ان المعونة من أجل التجارة أصبحت في السنوات الأخيرة جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية، بهدف تعزيز أداء الصادرات في البلدان النامية، نتناول في هذا الجزء تحليل العلاقة بين مدفوعات المعونة من أجل التجارة ونمو الصادرات، وكذلك القنوات التي تؤثر من خلالها المعونة من أجل التجارة الخارجية على الصادرات كما نعرج على مؤشر الوصول إلى أسواق التصدير.

أولا: مصروفات المعونة من أجل التجارة

1. تطور النمو الإجمالي للصادرات ونمو مدفوعات المعونة من أجل التجارة، 2011-2020 (%)

الشكل 01: النمو الإجمالي للصادرات ونمو مدفوعات المعونة من أجل التجارة، 2011-2020 (%)

المصدر: OECD/WTO (2022), *Aid for Trade at a Glance 2022*

يوضح الشكل 01 هذا التأثير المعاكس للتقلبات الدورية من خلال مقارنة نمو الصادرات العالمية بنمو المعونة التجارية منذ عام 2011، تظهر البيانات أنه حتى قبل الجائحة، كانت فترات انخفاض نمو الصادرات تميل إلى تزايد المعونة التجارية.

في عام 2020، لعبت المعونة التجارية دورًا معاكسًا للتقلبات الدورية، حيث أصبحت مصدر تمويل مهمًا خلال الأوقات التي تشهد فيها البلدان النامية اضطرابات، ودعمت التجارة خلال هذه الفترات الصعبة.

2. مصروفات المعونة من أجل التجارة منذ عام 2002

شكل 02: مصروفات المعونة لأجل التجارة 2002-2020

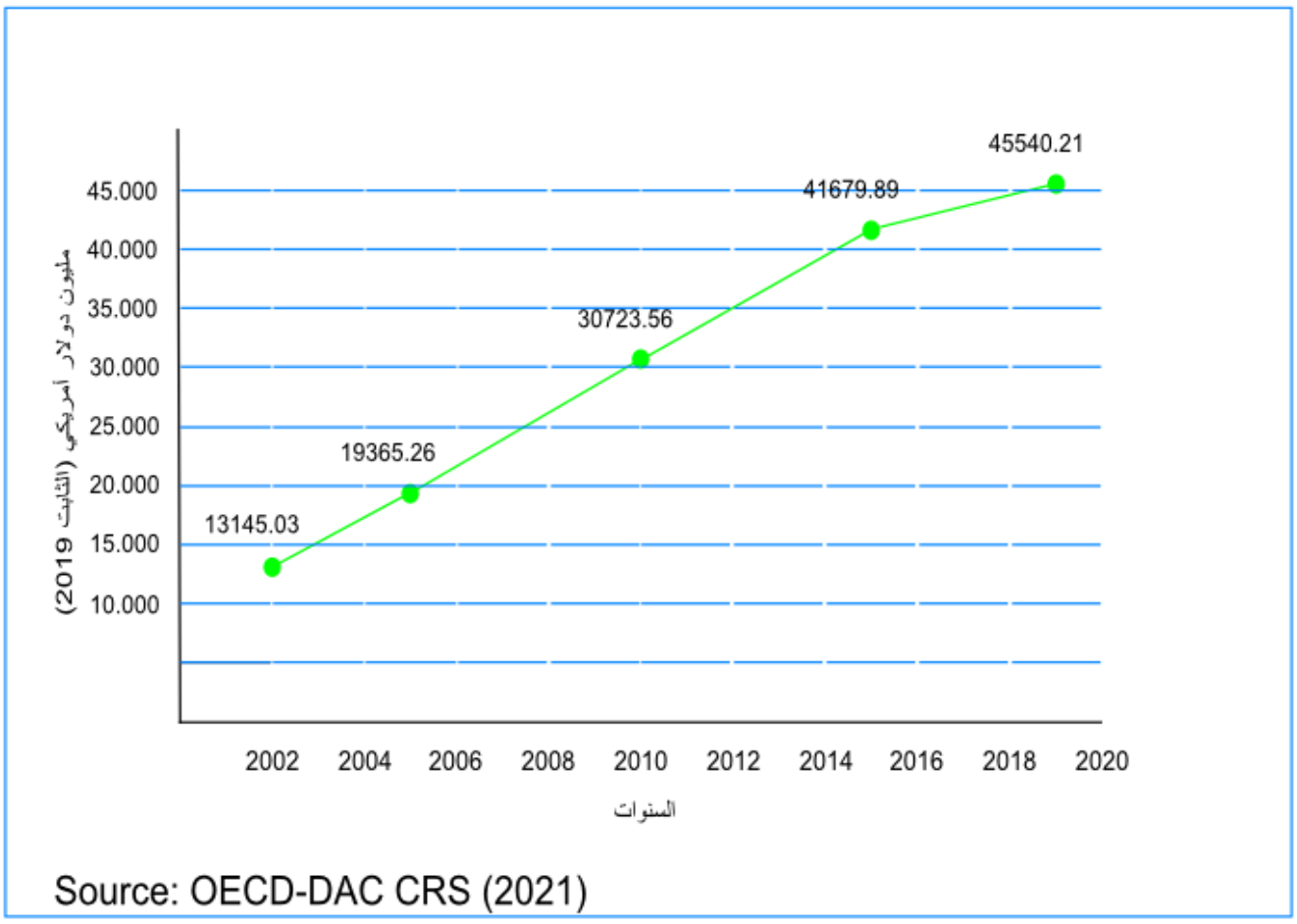

المصدر: OECD-DAC CRS (2021)

إجمالي المعونة لأجل التجارة منذ عام 2002، قدم نحو 60 دولة مانحة (من بينها اليابان والبنك الإفريقي للتنمية وألمانيا والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وهولندا والبنك الآسيوي للتنمية وفرنسا، بين أمم أخرى) ما مجموعه 552 مليار دولار أمريكي إلى 146 مستفيدًا عبر مختلف الإقليميات والمناطق (أفريقيا وآسيا وأوروبا ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية وأوقيانوسيا) خلال الفترة الزمنية من عام 2002 إلى 2019. على وجه الخصوص، خلال الفترة الأساسية من عام 2002 إلى عام 2005، نمت مساعدات التجارة بمقدار 6 مليارات دولار أمريكي، من 13.1 مليار دولار في عام 2002 إلى 19.3 مليار دولار في عام 2005. بالإضافة إلى ذلك، في عام 2015، بلغ إجمالي مساعدات التجارة 41.6 مليار دولار أمريكي، وهو ما يعادل 11 مليار دولار إضافية عن عام 2010 و 28.5 مليار دولار إضافية مقارنة بعام 2002. وعلاوة على ذلك، زادت مساعدات التجارة الإجمالية بمقدار 4 مليارات دولار لتصل إلى 45.5 مليار دولار أمريكي في عام 2019، أكثر من ضعفي ما كانت عليه في عام 2005.[1]

[1] Benziane, Y., Law, S. H., Rosland, A., & Abd Rahman, M. D. (2022), 79-104

3. مصروفات المعونة من أجل التجارة والمشاريع حسب الفئات و القطاعات[1].

أ- مصروفات المعونة من أجل التجارة والمشاريع حسب الفئات

في العام الذي تم فيه إطلاق مبادرة المساعدة من أجل التجارة(AfT) ، قامت 60 دولة مانحة بتوزيع مجموع قدره 10.3 مليار دولار لمساعدة 146 دولة (بما في ذلك الدول النامية والأقل نمواً) في بناء الطرق والموانئ وشبكات الاتصالات وتحسين إمدادات الطاقة AfT) للبنية التحتية الاقتصادية). بالإضافة إلى ذلك، تم توزيع 540 مليون دولار لتسهيل وتفاوض وتنفيذ اتفاقيات التجارة ووضع استراتيجيات التنمية التجارية AfT) للسياسات والتنظيمات التجارية). وعلاوة على ذلك، تم توزيع 8.4 مليار دولار لتطوير النظم المصرفية والمالية، والمناخ الأعمال وقطاعاتها الزراعية والسياحية والصناعية AfT) لبناء القدرات الإنتاجية). في عام 2010، زادت المساعدات للبنية التحتية الاقتصادية ولبناء القدرات الإنتاجية بمقدار 6.2 مليار دولار و 4.7 مليار دولار على التوالي، مقارنة بعام 2005. جذبت المساعدات للسياسات والتنظيمات التجارية مبلغ 1.05 مليار دولار في عام 2010، بزيادة قدرها 51% عن عام 2005. في عام 2015، بلغت تدفقات المساعدة للبنية التحتية الاقتصادية 22 مليار دولار، مما يشكل زيادة قدرها 5.5 مليار دولار عن عام 2010 وزيادة إضافية بقيمة 12.3 مليار دولار عن عام 2005. بلغت المساعدات لبناء القدرات مجموعها 18.6 مليار دولار في عام 2015، بزيادة قدرها 5.5 مليار دولار عن عام 2010. أما المساعدة للسياسات والتنظيمات التجارية، فقد انخفضت بمقدار 95 مليون دولار منذ عام 2010، وتبلغ الآن 982 مليون دولار[2].

الشكل 3: تطور المصروفات و عدد المشاريع من 2006-2020

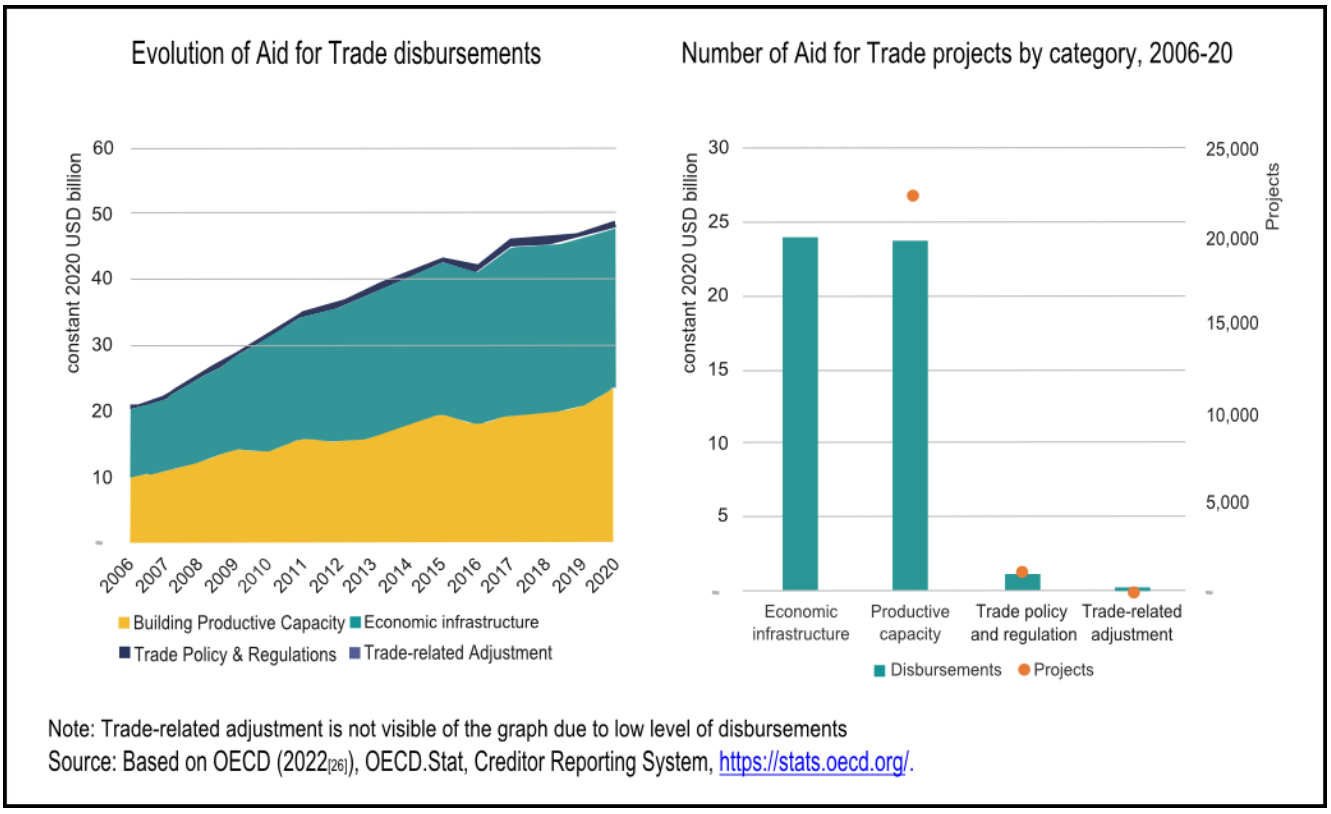

المصدر: OECD/WTO (2022), *Aid for Trade at a Glance 2022*

1 OECD/WTO (2022), Aid for Trade at a Glance 2022. P28-32
2Benziane, Y., Law, S. H., Rosland, A., & Abd Rahman, M. D. (2022) 79-104

تظل بناء القدرات الإنتاجية والبنية التحتية الاقتصادية بلا منازع أهم فئتين، حيث تمثل معًا 98% من إجمالي تدفقات المعونة للتجارة في عام 2020، وبينما ظلت هذه النسبة مستقرة نسبيًا على مر السنين، فإن الدعم المخصص لبناء القدرات الإنتاجية (23.9 مليار دولار أمريكي) تجاوز قليلاً الدعم المخصص للبنية التحتية الاقتصادية (23.7 مليار دولار أمريكي) في عام 2020 لأول مرة منذ عام 2009. وتتبع تطور الفئات الرئيسية للمعونة لأجل التجارة من حيث عدد المشاريع اتجاهًا مماثلاً، مع زيادة إيجابية معتدلة في عدد المشاريع الموجهة نحو بناء القدرات الإنتاجية، مقارنة بانخفاض معتدل في عدد المشاريع المستهدفة للبنية التحتية الاقتصادية. ومع ذلك، عند مقارنة عدد المشاريع، فإن بناء القدرات الإنتاجية يتفوق بشكل كبير على الدعم المقدم للبنية التحتية الاقتصادية، نظرًا لمتطلبات رأس المال العالية بشكل عام لمشاريع البنية التحتية (الشكل 7.2)[1].

ب-مصروفات المعونة من أجل التجارة حسب القطاع 2018-2020.

الشكل 04: مصروفات المعونة حسب القطاعات الفترة 2018- 2020

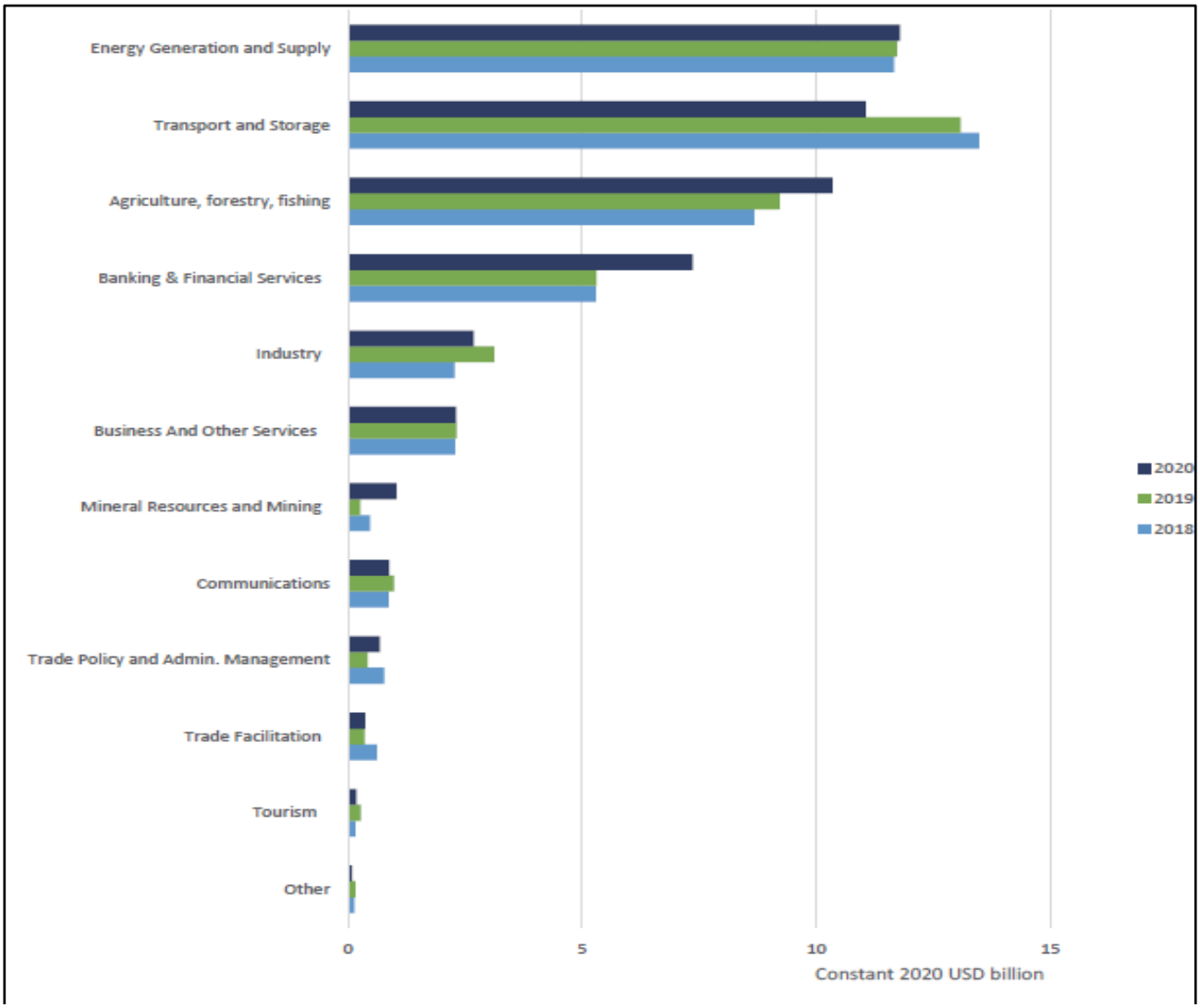

المصدر: OECD/WTO (2022), *Aid for Trade at a Glance 2022*

[1] OECD/WTO (2022). P31.

يمكن تفسير هذا التطور إلى حد كبير بالتغييرات التالية في الفئات الفرعية: زيادة بنسبة 39% في توزيعات المساعدات للتجارة المتجهة إلى الخدمات المصرفية والمالية؛ زيادة بنسبة 13% في التوزيعات على الزراعة، وانخفاض بنسبة 15% في التوزيعات على النقل والتخزين. هذه التغييرات أيضًا قد قامت بتعديل تصنيف القطاعات التي تتلقى أكبر حصة من توزيعات المساعدات للتجارة. في عام 2020، تجاوزت توزيعات توليد الطاقة وتوريدها دعم النقل والتخزين، الذي كان القطاع الذي تلقى أكبر حصة من التوزيعات حتى ذلك الحين[1].

ت- التوزيع الجغرافي لمصروفات المعونة لأجل التجارة

شكل 05: إجمالي مدفوعات المعونة و نسبها جغرافيا

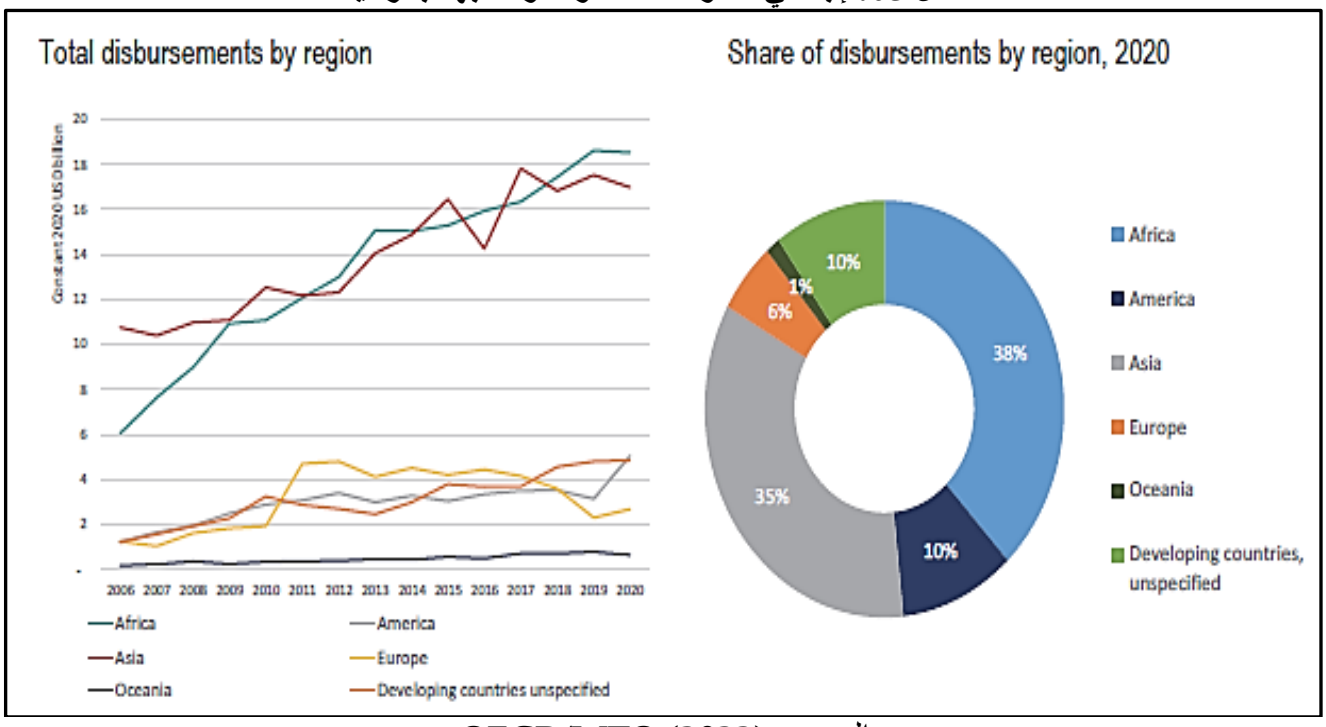

المصدر:OECD/WTO (2022)

في عام 2020، شكلت آسيا وأفريقيا معًا 73% من توزيعات المعونة للتجارة - نسبة بقيت مستقرة نسبيًا منذ عام 2013، وقد تجاوزت إجمالي 38% من التوزيعات لأفريقيا، تلتها آسيا بنسبة 35%، وأمريكا بنسبة 10%، وأوروبا بنسبة 6%، وأوقيانوسيا بنسبة 1%؛ تتطابق هذه الحصص تقريبًا مع التزامات المساعدات للتجارة لتلك القارات (38% لأفريقيا، تليها آسيا بنسبة 36%، و10% لأمريكا، و6% لأوروبا، و1% لأوقيانوسيا). ومنذ عام 2018، تجاوزت توزيعات المساعدات للتجارة المخصصة لأفريقيا توزيعاتها لآسيا. شهدت أمريكا أعلى معدل نمو، من 3.1 مليار دولار إلى 5 مليار دولار (+61%). توجد اختلافات هامة في نوع مشاريع المساعدات للتجارة التي تنفذ في مختلف المناطق. على سبيل المثال، تركز غالبية (54%) من توزيعات المساعدات للتجارة إلى أفريقيا على بناء القدرات الإنتاجية، بينما في آسيا، يسود الدعم للبنية التحتية الاقتصادية (63%) من التوزيعات.

[1] OECD/WTO (2022). *P32*.

ثانيا:القنوات التي تؤثر من خلالها المعونة من أجل التجارة الخارجية على الصادرات

تعتمد نتائج تدفقات المعونة من أجل التجارة في المقام الأول على تنويع سلة الصادرات وخفض تكاليف التجارة في البلدان المتلقية و على التفاعل بين مختلف فئاتها[1]،فعلى سبيل المثال، تساهم المعونة من أجل التجارة لفئة البنية التحتية الاقتصادية في بناء البنى التحتية المادية وغير المادية لخفض تكاليف التجارة (من خلال تحسين مرافق الإنتاج والتصدير)، وبالتالي قد تساعد البلدان المتلقية في تحقيق الخطة التصديرية المرجوة على المدى المتوسط والطويل، ويمكن أن تكون هذه الفئة هي التخصص في التصدير، وفي هذه الحالة تكون تدفقات المعونة من أجل التجارة مصحوبة إما بتنويع الصادرات أو تركيزها[2].

بالإضافة إلى ذلك، فإن المعونة من أجل التجارة لبناء القدرات الإنتاجية قد تعزز أيضاً تجارة بلد ما عن طريق تعزيز جودة منتجاتها التصديرية الحالية أو مساعدة البلد على تنويع منتجاته التصديرية الجديدة باستهداف قطاعات معينة. ويتمثل الهدف من المعونة من أجل التجارة المتعلقة بالسياسات واللوائح التجارية في الحد من النفقات الإدارية والقيود التنظيمية التي تعيق التجارة (Calì وTe Velde، 2011). ومن ثم سيساعد صناع السياسات في البلد المتلقي على صياغة سياسات تجارية أفضل تتماشى مع استراتيجية التصدير الخاصة بهم ،و في مثل هذه الحالات، قد تكون المساعدة من أجل التجارة (AfT) المتعلقة بالسياسات التجارية واللوائح مرتبطة بتركيز أو تنويع الصادرات أو تحسين جودة هذه الصادرات، ويوضح الشكل 10 القنوات العديدة التي تؤثر من خلالها المعونة لأجل التجارة الخارجية على أداء الصادرات[3] .

الشكل 06: القنوات التي تؤثر من خلالها المعونة من أجل التجارة الخارجية على الصادرات

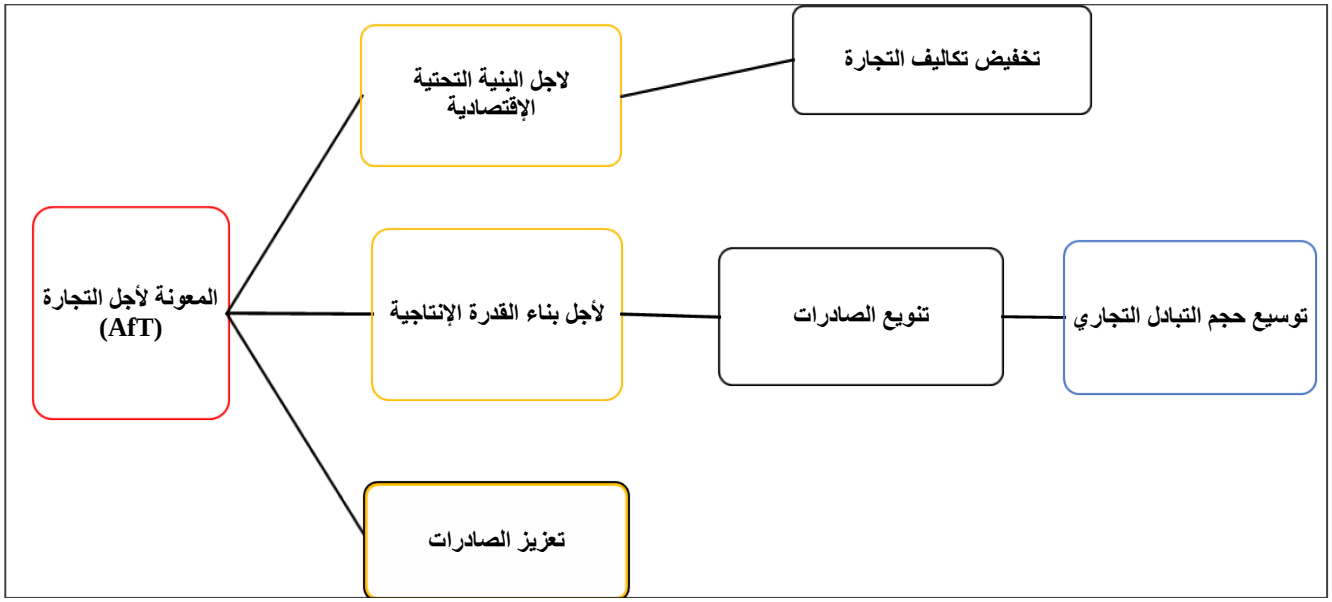

المصدر: من إعدادا الطالبين لصاحبه Alonso 2016[4]

[1] Gnangnon, S.K. (2018), "Impact of multilateral trade liberalization and aid for trade for productive capacity building on export revenue instability", Economic Analysis and Policy, Vol. 58, p 141-152.
[2] Gnangnon, S.K. (2019), "Does the impact of aid for trade on export product diversification depend on structural economic policies in recipient-countries?", Economic Issues, Vol. 24 No. 1, pp. 59-87.
[3] Gnangnon, S.K. (2018), p 141-152
[4] Alonso, A. (2016), "Aid for trade: Building productive and trade capacities in LDCs", CDP Policy Review No. 1, United Nations Committee for Development Policy.

كما هو موضح في الشكل 06 أعلاه، فإن تدفقات المعونة لأجل التجارة (AfT) تساهم في التقليل من تكاليف التجارة في البلدان المستفيدة وتنوع صادراتها من خلال بناء البنية التحتية الصلبة واللينة، وبناء القدرات الإنتاجية، و تعزيز الصادرات، هذه التسهيلات تساهم في توسيع حجم الصادرات والمبادلات التجارية، وهو ما يعزز النمو الاقتصادي كما تشير بعض الدراسات التجريبية [12].

المطلب الثاني: تطور أداء صادرات الجزائر

الجزائر واحدة من الدول التي تمتلك قاعدة تصديرية غنية ومتنوعة غير مستغلة بالكامل، لذلك شهدت السنوات الأخيرة جهودًا مكثفة لتنويع الاقتصاد والبحث عن مصادر جديدة للإيرادات من خلال تعزيز الصادرات غير النفطية؛ يتناول هذا المطلب تحليل أداء صادرات الجزائر، من خلال تقييم حجم وقيمة الصادرات وتنوعها عبر السنوات .

أولا:أداء المبادلات التجارية الخارجية

تعد المبادلات التجارية الخارجية أحد المؤشرات الحيوية لقياس صحة الاقتصاد الوطني لأي بلد، إذ تعكس قدرة الدولة على التفاعل مع الاقتصاد العالمي.

الجدول 04: تطور المبادلات التجارية من 2002 الى 2020 القيمة : مليون دولار امريكي

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي الصادرات	18 799,00	23 163,00	31 304,00	46 003,00	54 613,00	60 163,00	79 297,00	45 193,00	57 052,00	73 727,00
الواردات إجمالي	11 969,00	12 380,00	18 169,00	20 357,00	21 456,00	27 630,00	39 478,00	39 293,00	40 473,00	47 247,00
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	-
إجمالي الصادرات	71 866,00	64 974,00	60 062,00	34 668,00	30 027,00	35 191,00	41 797,00	35 824,00	23 797,00	-
الواردات إجمالي	50 376,00	55 028,00	58 580,00	51 701,00	47 089,00	46 059,00	46 330,00	41 934,00	34 392,00	-

المصدر صندوق النقد الدولي مارس International Financial Statistics 2024

[1] Dollar, D. and Kraay, A. (2004), "*Trade, growth, and poverty*", The Economic Journal, Vol. 114 No. 493, pp. F22-F49.

[2] Keho, Y. (2017), "*The impact of trade openness on economic growth: the case of cote d'Ivoire*", Cogent Economics and Finance, Taylor and Francis, Vol. 5 No. 1.

الشكل 07: تطور الصادرات و الواردات من 2002 إلى 2020

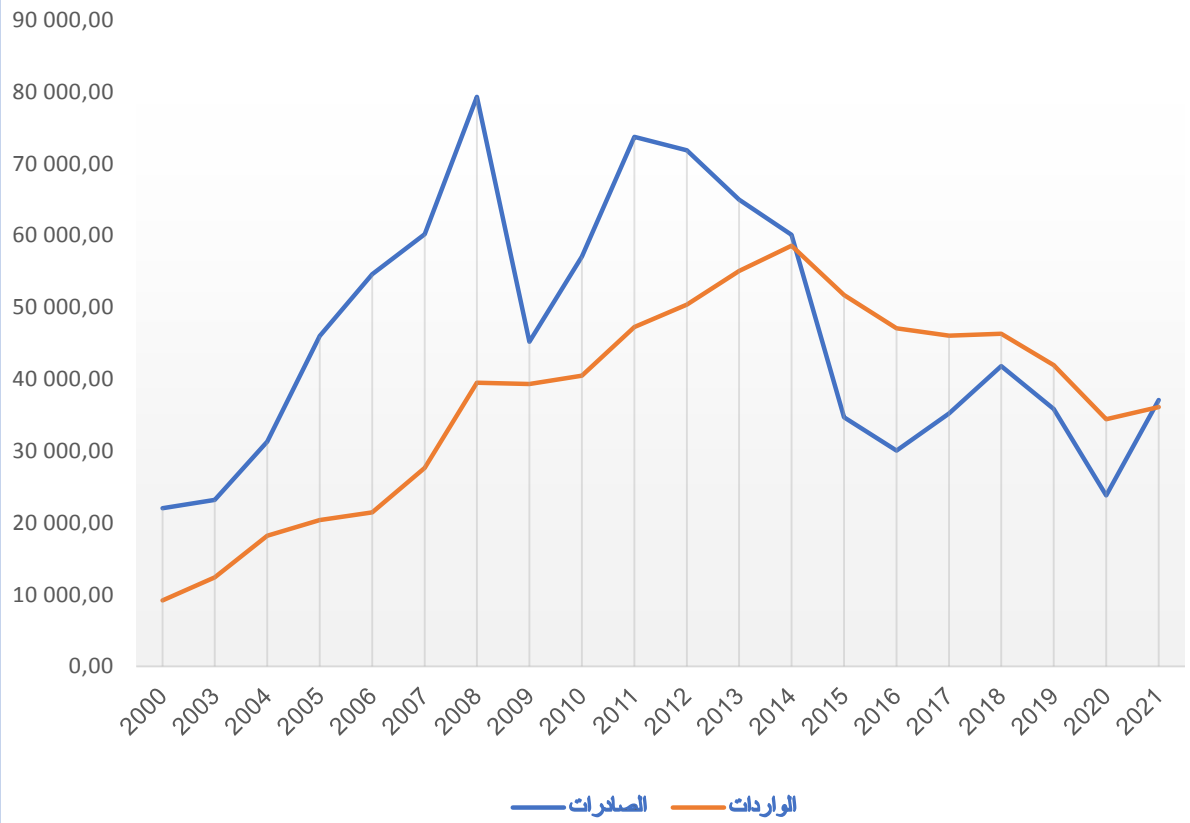

المصدر: من أعداد الطالبان بناءا على معطيات الجدول04

يوضح المنحنى البياني المستخرج من الجدول 04 بيانات المبادلات التجارية الخارجية للسلع في الجزائر خلال الفترة من 2002 إلى 2020، كما يلي :

1. **الصادرات**

شهدت قيمة الصادرات الجزائرية نموًا ملحوظًا خلال الفترة من عام 2002 إلى عام 2008، حيث ارتفعت من 18.799 مليون دولار أمريكي إلى 79.297 مليون دولار أمريكي، تراجعت قيمة الصادرات بشكل كبير خلال عام 2009، حيث انخفضت إلى 45.193 مليون دولار أمريكي، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية، ثم تعافت قيمة الصادرات تدريجيًا خلال السنوات الموالية، حيث وصلت إلى 73.727 مليون دولار أمريكي في عام 2011 ، أما الفترة من عام 2012 إلى عام 2020، فقد شهدت قيمة الصادرات انخفاضًا آخر من 71.866 مليون دولار أمريكي إلى 23.797 مليون دولار أمريكي و هذا راجع إلى الأزمة البترولية لعام 2014 عندما تهاوت أسعار النفط إلى مستويات دنيا و بوادر الازمة الصحية العالمية بداية من سنة 2019 بالصين الذي يشكل أكبر اقتصاد بالعالم.

2. **الواردات**

شهدت قيمة الواردات الجزائرية نموًا مطردًا خلال الفترة من عام 2002 إلى عام 2008، حيث ارتفعت من 11.969 مليون دولار أمريكي إلى 39.478 مليون دولار أمريكي وارتفعت بشكل ملحوظ خلال عام 2009، حيث وصلت إلى 39.293 مليون دولار أمريكي ،استمرت قيمة الواردات في النمو خلال السنوات الموالية ، حيث وصلت إلى 58.580 مليون دولار أمريكي في عام 2014 ، أما عن الفترة من عام 2015 إلى عام 2020، فقد انخفضت من 51.701 مليون دولار أمريكي إلى 34.392 مليون دولار أمريكي، يعود هذا الانخفاض إلى عدة عوامل، منها تداعيات الأزمة الصحية، وفرض الحكومة قيودًا على الواردات.

3. تطور المبادلات التجارية للسلع و الخدمات بالنسب المؤوية خارج المحروقات

الشكل 08: صادرات السلع و الخدمات(%) خارج المحروقات للفترة 2002-2022

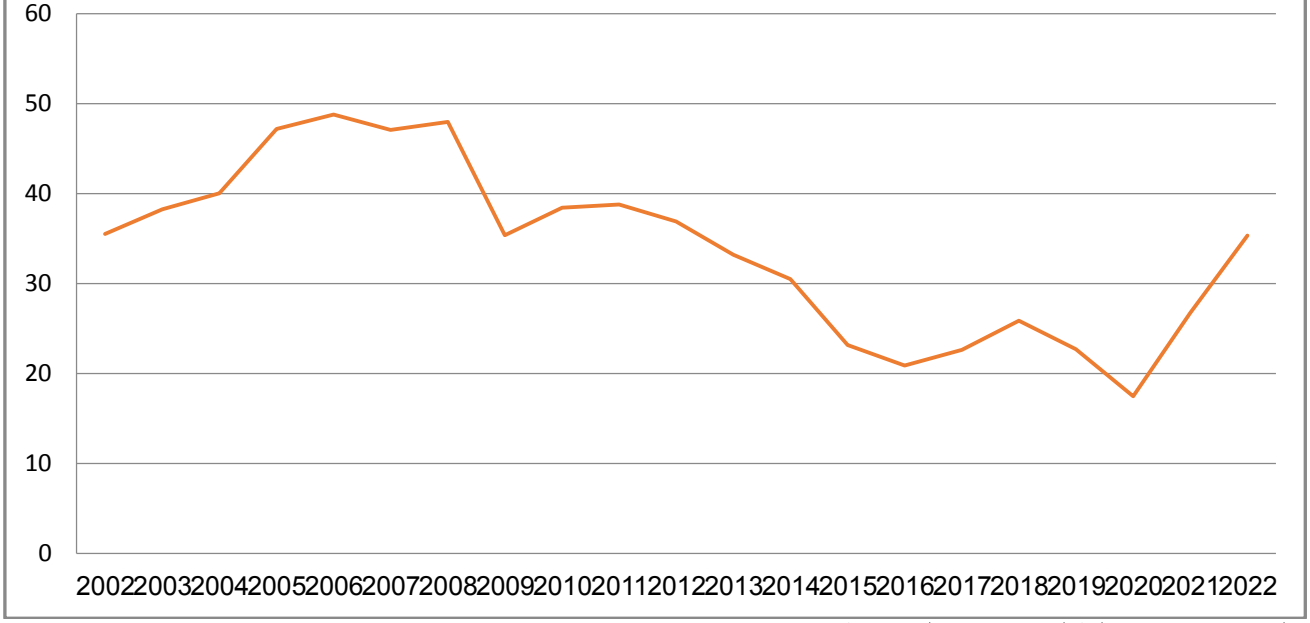

المصدر: إعداد الطالبين بناءا على معطيات Data from database: World Development Indicators

تحليل بيانات صادرات السلع والخدمات من 2002 إلى 2022 بالنسب المئوية حسب ما يظهره المنحنى البياني رقم 08

- الفترة 2002-2008:

شهدت هذه الفترة نموًا مستمرًا في صادرات السلع والخدمات، ارتفعت النسبة من 35.50% في 2002 إلى ذروتها عند 48.81% في 2006. بالرغم من انخفاض طفيف في 2007 (47.07%)، عاودت الارتفاع في 2008 إلى 47.97%.

الأزمة المالية العالمية 2008-2009:

تأثرت الصادرات بشكل ملحوظ نتيجة للأزمة المالية العالمية، انخفضت النسبة بشكل حاد إلى 35.37% في 2009، وهو ما يعكس تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على التجارة الدولية.

- الفترة 2010-2014:

بعد الأزمة، بدأت الصادرات في التعافي بشكل تدريجي حتى وصلت إلى 38.78% في 2011، ثم شهدت انخفاضًا تدريجيًا من 2012 حتى 2014، حيث انخفضت النسبة من 36.89% إلى 30.49%.

- الانخفاض الكبير 2014-2016:

لوحظ انخفاض كبير في الصادرات خلال هذه الفترة، انخفضت النسبة من 30.49% في 2014 إلى 20.87% في 2016، مما يشير إلى تحديات اقتصادية كبيرة أو تغيرات في السوق العالمي.

- الفترة 2017-2019:

شهدت هذه الفترة نوعًا من الاستقرار مع تقلبات طفيفة،ارتفعت النسبة إلى 22.63% في 2017، ثم إلى 25.86% في 2018، قبل أن تنخفض مرة أخرى إلى 22.71% في 2019.

أثرت الجائحة بشكل كبير على التجارة العالمية، انخفضت النسبة إلى 17.47% في 2020، وهو ما يعكس الانكماش الاقتصادي العالمي وتأثير الإجراءات الاحترازية على التجارة.

- الفترة 2021-2022:

بعد الجائحة، بدأت الصادرات في التعافي مرة أخرى، ارتفعت النسبة إلى 26.73% في 2021، ثم قفزت بشكل كبير إلى 35.34% في 2022، مما يعكس تعافي الاقتصاد العالمي وتحسن التجارة الدولية.

ثانيا: تطور الصادرت لفترة الدراسة لبعض أهم المنتجات

تتبع تطور الصادرات لفترة الدراسة يعكس النمو الاقتصادي والتنافسية الدولية لبعض المنتجات الهامة، يساعد هذا التحليل في فهم الاتجاهات السوقية وتحديد الفرص في الأسواق العالمية.

الجدول 05: صادرات البضائع حسب مجموعة المنتجات

الصادرات بالمليون دولار أمريكي / السنوات	إجمالي البضائع	البترول ومنتجات التعدين	منتجات زراعية	الأغذية	الصناعات التحويلية	الحديد و الصلب	الكيماويات	المستخضرات الصيدلانية	الآلات	معدات المكاتب و الإتصالات	معدات المعالجة الإلكترونية للبيانات والأجهزة المكتبية	معدات الإتصالات السلكية واللاسلكية	الدوائر المتكاملة والمكونات الإلكترونية	معدات النقل	منتجات السيارات	المنسوجات	الملابس
2002	18799	18287	47	44	466	129	218	1	57	1	1	0	0	22	20	3	0
2003	23163	22774	57	52	330	35	220	1	21	1	0	0	0	3	2	3	0
2004	31304	30619	65	62	392	101	202	1	41	2	0	2	0	27	9	3	0
2005	46002	45487	72	70	439	62	303	1	29	2	0	1	1	12	5	3	0
2006	54613	53944	91	88	574	129	328	5	24	2	0	2	0	13	7	3	0
2007	60163	59494	101	98	566	174	278	3	21	1	0	1	0	2	1	6	0
2008	79298	78324	132	127	825	127	505	2	38	3	0	3	0	5	1	4	0
2009	45174	44656	120	116	392	24	259	3	22	1	0	0	0	7	2	2	0
2010	57053	56253	329	320	460	45	312	1	14	2	0	2	0	1	1	1	0
2011	73489	72400	377	359	658	60	478	1	17	2	0	2	0	0	0	0	0
2012	71866	70893	327	320	646	36	508	2	15	1	0	0	0	3	0	0	0
2013	64974	63988	413	405	572	23	444	3	14	1	0	0	0	6	2	0	0
2014	60061	58515	337	326	1203	16	1099	2	14	1	0	1	0	3	0	0	0
2015	34668	33326	247	237	1093	5	1020	2	18	1	0	0	0	11	0	1	0
2016	30026	28661	341	331	990	0	887	6	54	6	0	5	2	2	0	1	0
2017	35191	33881	370	352	940	10	777	5	81	13	1	8	4	21	0	1	0
2018	41797	39603	278	258	1858	55	1541	6	159	11	1	10	0	21	7	3	0
2019	35312	33176	305	285	1772	121	1405	4	105	14	0	13	1	21	6	7	0
2020	21925	19847	382	367	1686	56	1379	2	103	6	0	5	0	37	6	19	4
2021	38637	34242	485	444	3797	905	2456	3	116	6	1	5	0	23	19	11	3
2022	65718	54909	392	348	5568	980	3817	2	100	4	0	4	0	9	2	8	1

المصدر : إعداد الطالبين بناءا على احصائيات قاعدة بيانات موقع منظمة التجارة العالمية WTO مارس 2024 15:30
https://stats.wto.org

الشكل 09: هيكل الصادرات الجزائرية للفترة 2002-2022

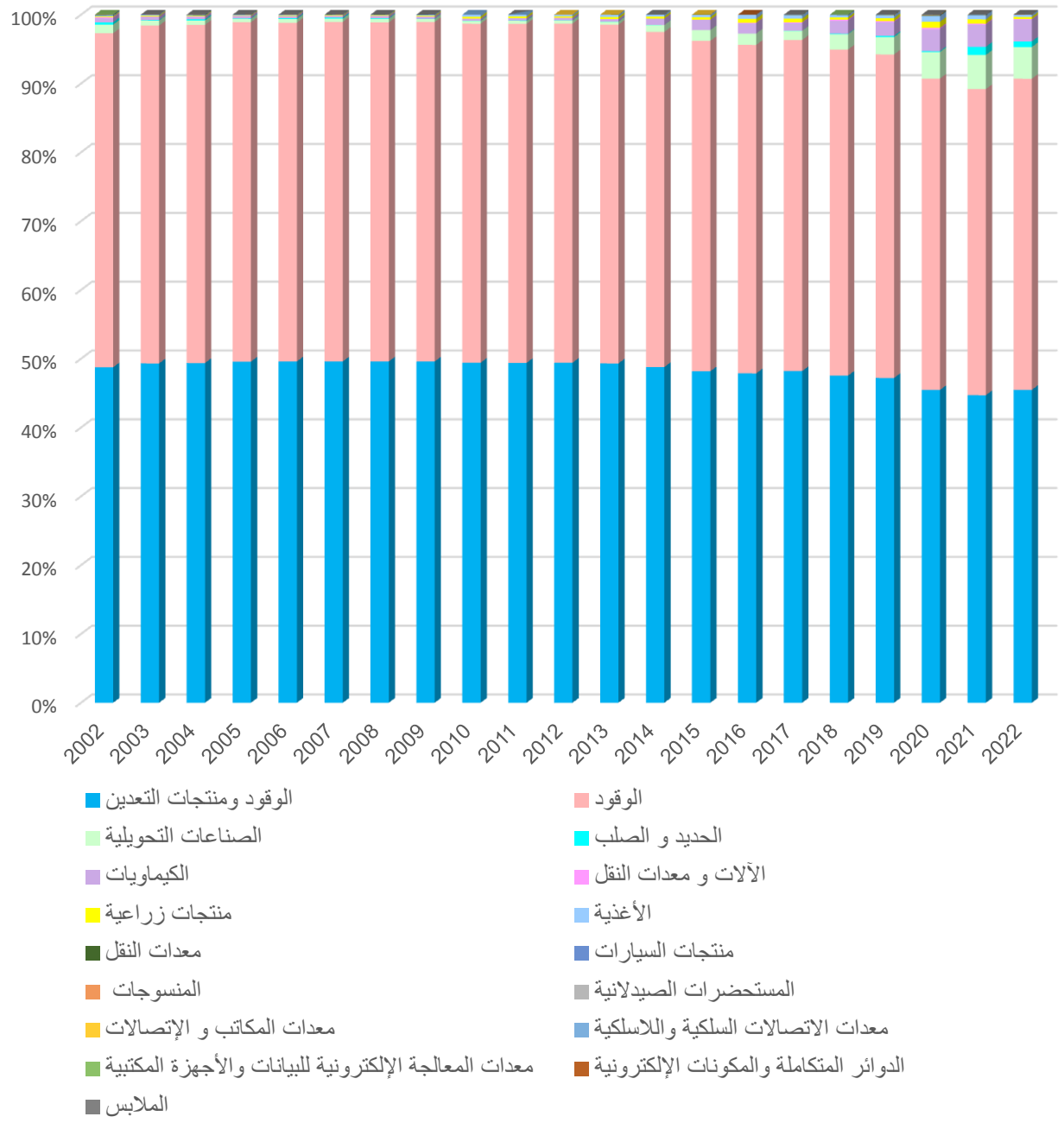

المصدر: إعداد الطالبين بناءا على معطيات الجدول 05

من خلال البيانات السابقة يتضح مايلي :

الصادرات الإجمالية:

ارتفعت الصادرات الجزائرية الإجمالية بشكل كبير من 18799 مليون دولار أمريكي في عام 2002 إلى 79298 مليون دولار أمريكي في عام 2008، قبل أن تنخفض إلى 45174 مليون دولار أمريكي في عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية. تعافت الصادرات بعد ذلك، ووصلت إلى 73489 مليون دولار أمريكي في عام 2011، لكنها انخفضت مرة أخرى إلى 21.9 مليون دولار أمريكي في عام 2020 بسبب جائحةCOVID-19 ثم عادت في التعافي تدريجيا خلال السنوات 2021 و 2022 .

المنتجات البترولية والتعدينية :

ظلت صادرات الوقود ومنتجات التعدين هي المحرك الرئيسي لصادرات الجزائر خلال هذه الفترة حيث شكلت المنتجات البترولية والتعدينية النسبة الأكبر من الصادرات الجزائرية خلال الفترة المذكورة ففي عام 2002، شكلت هذه المنتجات ما يقارب 93.7% من الصادرات الإجمالية، زادت هذه النسبة إلى 98.7% في عام 2008، ثم انخفضت تدريجياً إلى 72.7% في عام 2020. بلغت أعلى قيمة لها في عام 2008 عند 78.324 مليون دولار أمريكي، بينما كانت أدنى قيمة لها في عام 2020 عند 19847مليون دولار أمريكي.

تراجعت صادرات الوقود ومنتجات التعدين بشكل كبير منذ عام 2012، وذلك بسبب الأوضاع السياسة و الأزمات المالية العالمية و انخفاض أسعار النفط العالمية سنة 2014 و جائحة كورونا التي اجتاحت العالم عام 2020 .

الأغذية:

على المدى الطويل، شهدت صادرات الأغذية الجزائرية نموًا ملحوظًا، ففي عام 2002، بلغت قيمة الصادرات 44 مليون دولار أمريكي، بينما ارتفعت إلى 444 مليون دولار أمريكي في عام 2021، يعود هذا النمو إلى عدة عوامل، بما في ذلك زيادة الإنتاج و تحقيق الإكتفاء المحلي و تحسين جودة المنتج و تنويع أسواق الصادرات، أما على المدى القصيرفقد شهدت صادرات الأغذية الجزائرية بعض التذبذبات حيث انخفضت الصادرات من 359 مليون دولار أمريكي في عام 2011 إلى 320 مليون دولار أمريكي في عام 2021 و 237 مليون دولار أمريكي سنة 2015، يعود هذا التذبذب إلى عدة عوامل منها السياسات التجارية الدولية و الأزمات المالية و حتى الأوضاع السياسية للبلاد .

المنتجات الزراعية:

شهدت صادرات الجزائر من المنتجات الزراعية تذبذبًا ملحوظًا خلال الفترة الممتدة من عام 2010 إلى عام 2018 فقد ارتفعت الصادرات من 47 مليون دولار أمريكي في عام 2002 إلى 485 مليون دولار أمريكي في عام 2021 و 392 مليون دولار أمريكي في عام 2022 و هو مايعكس مجهودات الدولة في دعم و تحفيز القطاع الزراعي من أجل تحقيق إكتفاءا ذاتيا و منه تنويع الصادرات خارج اطار المداخيل الطاقوية.

الصناعات التحويلية:

شهدت صادرات الجزائر من المنتجات المصنعة تقلبات كبيرة خلال الفترة المشمولة بالدراسة.بلغت الصادرات أعلى مستوى لها في عام 2022، حيث وصلت إلى 1858 مليون دولار أمريكي، انخفضت الصادرات بشكل ملحوظ في عامي 2021 و 2022 بقيمة 3799 و 5568 مليون دولار أمريكي على التوالي.

الحديد والصلب:

شهدت صادرات الحديد والصلب تقلبات خلال الفترة من 2002 إلى 2020 ، فبلغت الذروة في عام 2007 عند 174مليون دولار أمريكي، ثم سريان في اتجاه تنازلي حتى سجلت أدنى مستوى لها في عام 2016 بصادرات معدومة ، ثم بقيت تزداد مع تذبذبات الا أن عامي 2021 و 2022 عرفت زيادات غير مسبوقة بقيمة 905 و 980 مليون دولار أمريكي و هو مايعكس ايضا مجهودات الدولة الجديدة و إحياء غار جبيلات للحديد و الصلب من جديد بعد ما يقارب ستين 60 عاما من الركود.

المواد الكيميائية:

شهدت صادراتها نموًا ملحوظًا ، حيث ارتفعت قيمتها من 218 مليون دولار أمريكي في عام 2002 إلى 1541 مليون دولار أمريكي في عام 2018، لم يكن هذا النمو مُستمرًا بشكلٍ مُتناسق، حيث شهدت بعض السنوات انخفاضًا في قيمة الصادرات، مثل عامي 2007 و 2009 ، إلا ان الجاذب للأنظار أن عامي 2021 و 2022 قاربت الصادرات ضعف مابلغته الذروة خلال الفترة من 2002 الى 2020 .

المستحضرات الصيدلانية:

شهدت صادرات الجزائر من الأدوية ثباتا على قيم متساوية لم تتجاوز المليون دولار أمريكي خلال الفترة من 2002 إلى 2005، ثم ارتفعت من 1 مليون دولار أمريكي إلى 5 مليون دولار أمريكي لعام 2006، تراجعت بعد ذلك حتى عام 2011، لتستأنف نموها في عامي 2012 و 2013 وتراجع لعامي 2014 ، 2015 ثم استمرت صادرات الأدوية في النمو بشكل مطرد حتى عام 2016 ، 2018 عندما وصلت إلى أعلى مستوى لها عند 6 مليون دولار أمريكي، انخفضت صادرات الأدوية بشكل حاد في عام 2020، بسبب جائحةCOVID-19 ثم تذبذبات لعامي 2021 ، 2022 .

الآلات ومعدات النقل:

شهدت صادرات الآلات و معدات النقل انخفاضًا ملحوظًا خلال الفترة ، من 57 مليون دولار أمريكي في عام 2002 إلى 14 مليون دولار أمريكي في عام 2014 ، بعد عام 2015، بدأت الارتفاع تدريجيًا، لتصل إلى 159 مليون دولار أمريكي في عام 2018 و هي ذروة الصادرات خلال الفترة ثم تذبذبات الى غاية سنة 2022.

معدات المكاتب والاتصالات:

شهدت صادرات الجزائر في هذا المجال معدل نمو ثابت لم يتعدى 2 مليون دولار أمريكي و نموًا مطردًا على مدار الفترة المذكورة، باستثناء بعض الزيادات الطفيفة في بعض السنوات (2016 الى 2019) وتعد سنة 2019 ذروة الصادرات للفترة بقيمة 14 مليون دولار أمريكي لتعيد الانخفاض خلال السنوات الموالية.

معدات معالجة البيانات الإلكترونية ومعدات المكاتب

صادرات شبه معدومة ان لم نقل معدومة بحيث تم التصدير على طول المدة في ثلاث سنوات متباعدة ولم يتعدى المليون دولار أمريكي.

معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية

تُظهر البيانات أن صادرات معدات الاتصالات قد شهدت نموًا ملحوظًا خلال الفترة المذكورة، فقد ارتفعت الصادرات من 0 مليون دولار أمريكي لعام 2002 و عدة سنوات إلى 05 مليون دولار أمريكي في عام 2016، ثم استمرت الصادرات في الزيادة بشكل مطرد حتى وصلت إلى ذروتها عند 13 مليون دولار أمريكي في عام 2019. بعد ذلك، شهدت الصادرات انخفاضًا حتى عام 2022 .

ثالثا: تطور مؤشر اختراق أسواق التصدير

مؤشر اختراق السوق التصديرية" هو مقياس يستخدم لقياس مدى نجاح الدولة من خلال شركاتها أو صناعة معينة توسيع حضورها في أسواق التصدير، و يعتمد حساب هذا المؤشر على عدة عوامل مثل حجم المبيعات الدولية، ونمو الصادرات مقارنة بالمبيعات المحلية، ومدى تواجد المنافسين في تلك الأسواق، وغيرها من العوامل ذات الصلة.

الشكل 10: تطور مؤشر اختراق السوق للفترة 2002 - 2017

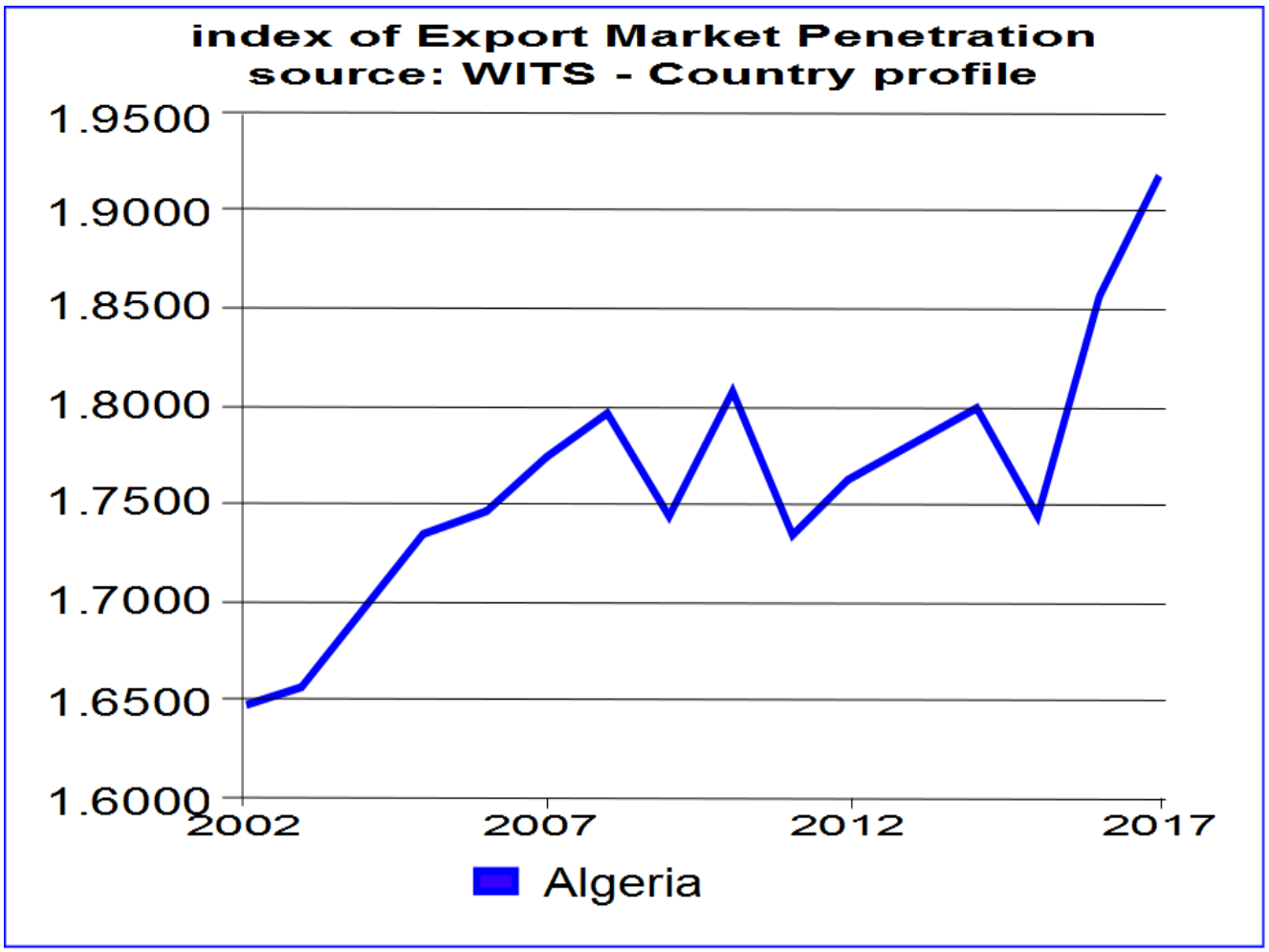

المصدر :من إعداد الطالبين بناءا على قاعدة بيانات موقع الحل العالمي للتجارة المتكاملة التابع للبنك الدولي https://wits.worldbank.org

من خلال الشكل 10 يمكننا الحكم بأن هناك اتجاهًا عامًا نحو زيادة مؤشر اختراق السوق التصديرية على مدار السنوات، حيث تشير القيم الى زيادة تدريجية من 1.64 في عام 2002 إلى 1.92 في عام 2017، مع تقلبات سنوية فبالرغم من الاتجاه العام الصاعد، يمكن رؤية بعض التقلبات السنوية في بعض السنوات يرتفع المؤشر قليلاً ثم ينخفض بعدها في السنوات التالية مثل الانخفاض في السنوات 2009 و 2011 و 2015 ،كما و يلاحظ زيادة بارزة في مؤشر اختراق السوق التصديرية في الأعوام 2010 و 2014 و 2016 و 2017، حيث وصل إلى 1.80

و 1.92 على التوالي، هذا يدل على الجهود المكثفة لتوسيع وتعزيز الوجود التصديري للجزائر في الأسواق العالمية في تلك السنوات كما و يدل على تنويع الصادرات في الفترة مما أتاح فرصة التنافس في الأسواق العالمية.

بناءً على هاته البيانات، يمكن القول أن الجزائر قد حققت تقدمًا في توسيع وتحسين وجودها في الأسواق العالمية على مدار السنوات و هذا التطور يشير إلى نجاح البلد في توسيع تواجده في الأسواق العالمية وزيادة صادراته إلى تلك الأسواق على مر السنين، مما يعكس القدرة على المنافسة في السوق العالمية وزيادة تأثيرها الاقتصادي في الساحة الدولية[1].

ثالثا: الأسواق التصديرية للجزائر

الدول المستوردة من الجزائر يعكس الاتجاهات السوقية و دائرة الأسواق العالمية و نسبة التركيز فيها.

شكل 11: المستوردين العشرة الأوائل من الجزائر بالنسب المؤوية من 2017 الى 2020

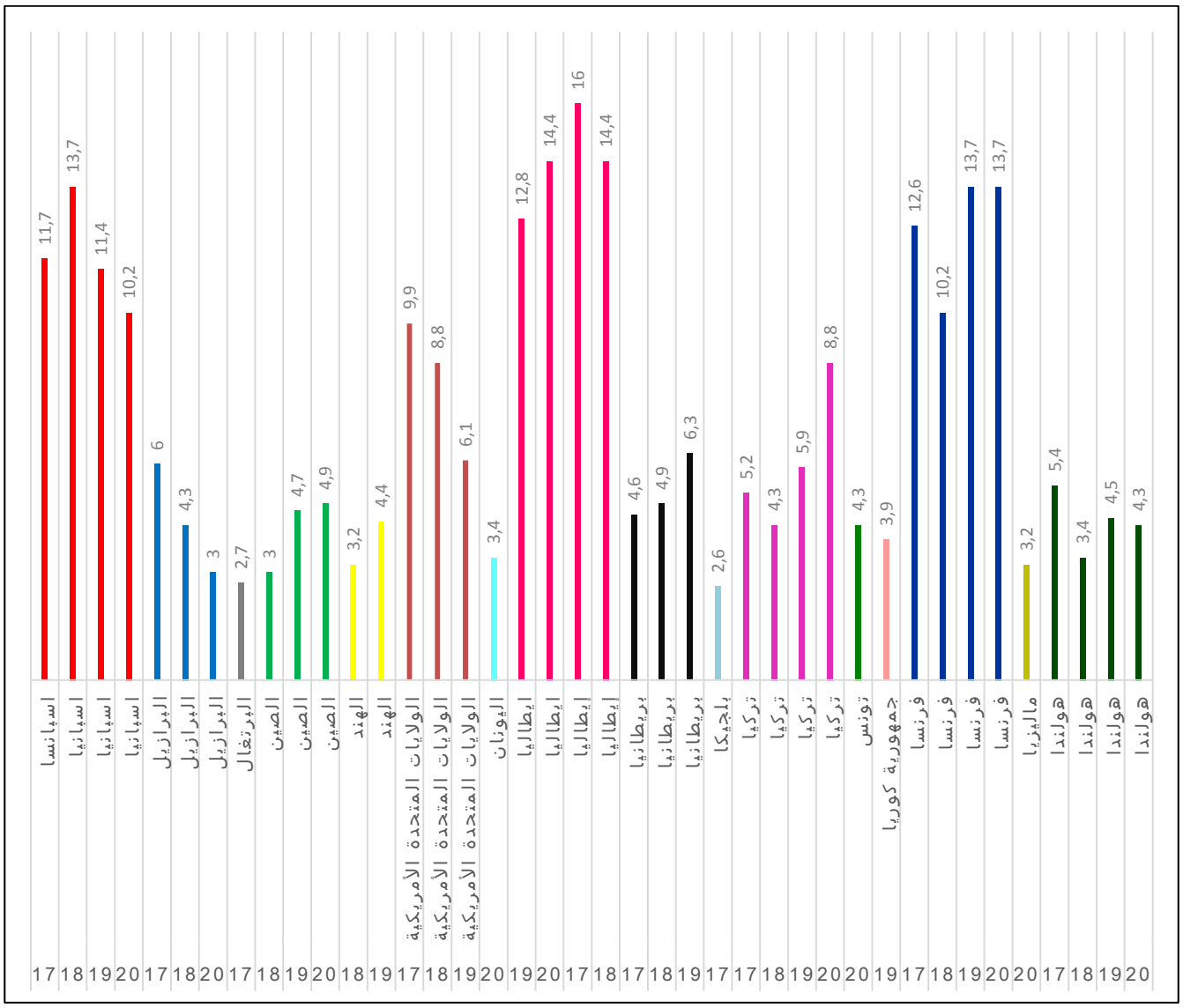

المصدر: اعداد الطالبان بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات :حوصلة التبادلات الخارجي 1962 -2020 ص 237
https://www.ons.dz/spip.php?article2874

[1] أنظر الملحق 2 ،ص63.

من خلال الرسم البياني شكل رقم (11) يتضح :

الهيمنة **الإيطالية** على صادرات الجزائر تظهر بوضوح، حيث تمثل إيطاليا الوجهة الرئيسية للصادرات الجزائرية خلال الفترة المشار إليها، وتحتل المرتبة الأولى بنسبة متوسطة تبلغ 14.4٪.

كما كانت **فرنسا :** هي الوجهة الأوروبية الثانية لصادرات الجزائر خلال هاته الفترة، حيث تراوحت النسبة المئوية للصادرات إليها بين 10٪ و 14٪. ويرجع ذلك إلى الارتباط التاريخي بين البلدين.

إسبانيا :فكانت هي الوجهة الأوروبية الثالثة خلال هذه الفترة، حيث تراوحت النسبة المئوية للصادرات إلى إسبانيا بين 10٪ و 14٪. ويرجع ذلك إلى القرب الجغرافي بين البلدين و طبيعة العلاقات السياسية الحسنة الا أن النسب كانت تسير نحو الأسفل بسبب توتر العلاقات السياسية في السنوات الأخيرة.

الولايات المتحدة : و التي تأتي في المركز الرابع حيث شهدت النسبة المئوية للصادرات إليها من 9.9٪ في عام 2017 إلى 6.1٪ في عام 2019 ثم لم تظهر ظمن الدول العشر سنة 2020 و هذا قد يكون بسبب العلاقات الجزائرية الروسية و الصينة .

ثم تأتي تركيا و بريطانيا و هلندا بنسب متقاربة تقريبا

اما **البرازيل :** فقد شهدت صادرات الجزائر إلى البرازيل انخفاضًا ملحوظًا خلال الثلاث سنوات ثم اختفت من قائمة الدول العشر الأولى سنة 2019 و ظهورها مرة أخرى سنة 2020 بنسبة 3% .

ظهور دول جديدة في قائمة الدول المستوردة لسلع الجزائر : حيث بدأت بعض الدول، مثل الصين والهند ، في احتلال مكانة متزايدة في قائمة الدول المستوردة من الجزائر خلال الفترة من عام 2017 إلى عام 2020. ويعود ذلك إلى حسن العلاقات التجارية وزيادة الطلب على المنتجات الجزائرية في هذه الدول ، مثل المعادن الخام والمنتجات التعدينية والمنتجات الكيميائية و غيرها .

تبرز بعض البلدان الجديدة ضمن العشر الأوائل لسنة 2020 وهي اليونان بنسبة 3.4 % و ماليزيا بنسبة 3.2% و الدولة العربية تونس بنسبة 4.3% و هي تدخل ضمن استراتيجية تنويع الأسواق و توسيعها .

تُظهر النسب المؤوية لصادرات الجزائر حسب الوجهة تنوع وجهات التصدير. وتُعدّ أوروبا الوجهة الرئيسية لصادرات الجزائر لطبيعة القرب الجغرافي و الارتباطات التاريخية و السياسية و توفر الدعم اللوجيستي كالموانئ و المطارات و المخازن .

المبحث الثاني: تحديد نموذج ومتغيرات الدراسة

من أجل تقدير النموذج المعتمد في هذه الدراسة، تم اختيار متغيرات الدراسة بما ينسجم مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، من خلال بيانات سلاسل زمنية للفترة الممتدة من 2002 إلى 2022 ويرجع إختيار هذه الفترة لتوفر أكبر قدر من البيانات خلالها، كما أنها تتوافق مع فترة الصادرات قبل مبادرة المعونة لأجل التجارة و إضفاء الطابع الرسمي لها و الفترة التي أنشأت فيها هاته المبادرة و ما يليها من السنوات المستفيدة من التدفقات ، كذلك قمنا بأخذ الشكل اللوغاريتمي الطبيعي للمتغير التابع للحصول على أفضل النتائج مقارنة بالدالة الأصلية.

المطلب الأول: تحديد نموذج الدراسة

أولا : تحديد النموذج EMPIRICAL MODEL

كإطار للتحليل، تقوم هذه الدراسة بتقدير النموذج الذي اقترحه مارتينيز- زارزوسو وآخرون 2017 Martínez-Zarzoso et al. (2017) باستخدام بيانات حديثة للمعونة من أجل التجارة الخارجية.
وبالتالي فإن النموذج التجريبي المستخدم لتحليل فعالية المعونة من أجل التجارة الخارجية على أداء التصدير هو كما يلي :

$$\ln(Exp_t) = \beta_0 + \beta_1 \ln(AfT_t) + \beta_2 GE_t + D_t + \varepsilon_t$$

حيث تمثل

- Exp الصادرات الجزائرية في السنة t؛
- وتعتبر AfT متغيرات تفسيرية وهي بمثابة مؤشر للمبالغ الإجمالية الحقيقية المصروفة في إطار المعونة من أجل التجارة؛
- مع مراعاة فعالية الحكومة(GE) ؛
- والمتغيرات الزمنية (Dt)؛
- و تمثل εt الخطأ العشوائي؛
- أما ln فتمثل اللوغاريتمات الطبيعية.

ثانيا:المتغيرات والبيانات والإحصاءات الوصفية

يناقش هذا القسم البيانات ويقدم وصفاً للمتغيرات ومصادرها بالإضافة إلى بعض الإحصاءات الوصفية والارتباطات، تغطي مجموعة بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة في التحليل التجريبي الفترة من 2002 إلى 2022 لدولة الجزائر.

1. المتغير المستقل

تحدد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) خمس فئات للمعونة من أجل التجارة (AfT):

- (1) المساعدة التقنية للسياسة التجارية والتنظيم التجاري (مثل مساعدة البلدان على وضع استراتيجيات تجارية، والتفاوض على الاتفاقات التجارية، وتنفيذ نتائجها)؛

- (2) البنية التحتية المتعلقة بالتجارة (مثل بناء الطرق والموانئ وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية لربط الأسواق المحلية بالاقتصاد العالمي)؛

- (3) بناء القدرات الإنتاجية، بما في ذلك تنمية التجارة (مثل, تقديم الدعم إلى القطاع الخاص لاستغلال مزاياها النسبية وتنويع صادراتها)؛

- (4) التكييفات المتصلة بالتجارة (مثل مساعدة البلدان النامية على تمويل التكاليف المرتبطة بتحرير التجارة مثل تخفيض التعريفات الجمركية أو تآكل الأفضليات أو انخفاض معدلات التبادل التجاري)؛

- (5) الاحتياجات الأخرى المتصلة بالتجارة التي تم تحديدها كأولويات إنمائية متصلة بالتجارة في استراتيجيات التنمية الوطنية للبلدان الشريكة.

ولأسباب تتعلق بتوافر البيانات، يقتصر تحليل هذه الدراسة على الفئات الثلاث الأولى من المعونة من أجل التجارة.

2. المتغير التابع ومتغيرات التحكم الأخرى

يعرض الجدول 6 وصفًا للمتغير التابع ومتغيرات التحكم المستخدمة في التحليل، والاختصارات المقابلة ومصادر البيانات.

الجدول 6: المتغير التابع ومتغيرات التحكم الرئيسية

Variable المتغير	Variable description شرح المتغير	Source المصدر
Exports الصادرات	Exports of goods and services (current U.S.$ millions) صادرات السلع والخدمات (بملايين الدولارات الأمريكية الحالية)	WDI
Population السكان	Population, total (in millions) إجمالي الكثافة السكانية (بالمليون)	WDI
GE الفعالية الحكومية	Government effectiveness (–2.5 = weak to 2.5 = strong gov. performance) الفعالية الحكومية (-2.5 = ضعيف إلى 2.5 = أداء حكومي قوي)	WGI
CRS: Creditor Reporting System, OECD (2013a); WDI: World Development Indicators, World Bank; WGI: World Governance Indicators, World Bank		

المصدر:من إعداد الطالبين بناءا على المعطيات السابقة

3. مصدر البيانات

البيانات المتعلقة بإجمالي المعونة الخارجية مستمدة من نظام الإبلاغ عن الدائنين(CRS)، وتتوفر البيانات عن الالتزامات والمدفوعات من المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) حسب القطاع وهدف السياسة العامة ونوع المعونة ورمز الغرض منها. وتخدم البيانات المتعلقة بالمدفوعات غرض الدراسة بشكل كبير لأنها تجسد حجم المعونة التي تتلقاها البلدان النامية قيد الدراسة، وباستخدام بيانات المساعدة الإنمائية الرسمية حسب القطاع، يتم حساب بدائل المعونة الخارجية كما يتضح من الجدول 7، أما البيانات المتعلقة بصادرات السلع والخدمات فهي

مأخوذة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي(WDI). ومن قاعدة البيانات نفسها حصلنا على بيانات الكثافة السكانية (بالملايين)، أما البيانات المتعلقة بفعالية الحكومة (GE) فمصدرها مشروع مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI). يشير مؤشر فعالية الحكومة إلى قوة أداء الحوكمة.

4. رمز القطاعات و فئات المعونة لأجل التجارة

توجه تدفقات و مدفوعات المعونة لأجل التجارة لتعزيز القدرات لمجوعة من الفئات كل فئة مقسمة الى قطاعات و كل قطاع له رمزه الخاص به كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول 7: رمز القطاعات و فئات المعونة لأجل التجارة

Sector Number رقم القطاع	Sector القطاع	AfT Proxy فئة المعونة لأجل التجارة	
331	Trade Policy and Regulations السياسة التجارية واللوائح التنظيمية	Trade Policy and Regulations (TPR) السياسات واللوائح التجارية	AfT_Total إجمالي المعونة لأجل التجارة
210 220 230 240 250	Transport and Storage النقل والتخزين Communications الاتصالات Energy Generation and Supply توليد الطاقة وتوريدها Banking and Financial Services الخدمات المصرفية و المالية Business and Other Services الأعمال والخدمات الأخرى	Economic Infrastructure (EI) البنية التحتية الاقتصادية	
311 312 313 321 322 332	Agriculture الزراعة Forestry الغابات Fishing صيد الأسماك Industry الصناعة Mineral Resources and Mining الموارد المعدنية والتعدين Tourism السياحة	Building Productive Capacity (BPC) تنمية القدرات الإنتاجية	

المصدر:من إعداد الطالبين بناءا على المعطيات السابقة

المطلب الثاني: الاحصاء الوصفي ومصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

في سياق الدراسة، سيتم استخدام الإحصاء الوصفي لتقديم لمحة عامة عن خصائص البيانات المستخدمة، مثل متوسطات المتغيرات والانحرافات المعيارية لها. ستساعد مصفوفة الارتباط في تحديد مدى ارتباط المتغيرات المختلفة ببعضها البعض، مما يمكن أن يوفر رؤية أعمق حول العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمعتمدة، وكذلك المتغيرات التحكمية.

أولا: الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

سوف نستخدم الإحصاء الوصفي لوصف وتلخيص خصائص البيانات. يتضمن هذا النوع من الإحصاءات مجموعة متنوعة من المقاييس ،هذه المقاييس تساعدنا في فهم توزيع البيانات وتحديد الاتجاهات العامة.

الجدول 8: احصاء وصفي لمتغيرات الدراسة Descriptive Statistics

المتغيرات Variable	Obs عدد المشاهدات	Mean المتوسط	Std. Dev. الإنحراف المعياري	Min الحد الأدنى	Max الحد الأقصى
إجمالي المعونة م ت TOTAfT	21	47.937	37.039	7.255	129.79
Exp GDP الناتج المحلي الإجمالي للصادرات	21	33.945	9.547	17.47	48.811
فعالية الحكومة GE	21	-0.512	0.087	-0.674	-0.339

المصدر : إعداد الطالبين باستعمال برنامج STATA

يوضح الجدول ملخصًا إحصائيًا و صفيا لمتغيرات الدراسة الخمس وهي:

- إجمالي تدفقات المعونة لأجل التجارة TOTAfT ؛
- الناتج المحلي الإجمالي للصادرات Exp GDP ؛
- فعالية الحكومية GE .

هذه الإحصاءات تشمل :

- المتوسط Mean :متوسط قيمة المتغير لجميع الملاحظات؛
- الانحراف المعياري Std. Dev :مقياس لمدى انتشار البيانات حول المتوسط أو المركز الذي تتجمع حوله البيانات؛
- الحد الأقصى Max:أكبر قيمة للمتغير في مجموعة البيانات؛
- الحد الأدنى Min: أصغر قيمة للمتغير في مجموعة البيانات.

و بتحليل المتغيرات المشاهدة بالجدول 8 أعلاه يتبين أن :

متغير إجمالي تدفقات المعونة لأجل التجارة TOTAFT بين عدد المشاهدت لـ 21 سنة بلغ متوسطه قيمة 47.937 مليون دولارو مع انحراف معياري يبلغ 37.039 مليون دولارو ، يتراوح نطاق قيم هذا المتغير في المجال 7.255 مليون دولار كحد أدنى إلى 129.79 مليون دولار كحد أقصى.

متغير الناتج المحلي الإجمالي للصادرات Exp GDP بين عدد المشاهدت لـ 21 سنة بلغ متوسطه قيمة 33.945 مليون دولارو مع انحراف معياري يبلغ 9.547 مليون دولارو ، يتراوح نطاق قيم هذا المتغير في المجال 17.47 مليون دولار كحد أدنى إلى 48.811 مليون دولار كحد أقصى.

متغير فعالية الحكومة GE: هذا المقياس يستخدم لتقييم مدى فعالية الحكومة في تنفيذ السياسات العامة وتقديم الخدمات للمواطنين نطاق القيم يمتد من -2.5 الذي يمثل الأداء الحكومي الضعيف جدًا إلى 2.5 الذي يمثل الأداء الحكومي القوي جدًا ،ففي عدد المشاهدت لـ 21 سنة بلغ متوسط المؤشر 0.512- و هذا يعني أن متوسط أداء الحكومة في العينة يميل نحو الجانب السلبي، مما يشير إلى تقييمات سلبية عامة لأدائها ،مع انحراف معياري بمؤشر 0.087 الانحراف المعياري الصغير يشير إلى أن التقييمات السلبية لكفاءة الحكومة متشابهة نسبيًا عبر الفترات الزمنية المدروسة ، يتراوح نطاق مؤشر هذا المتغير في المجال 0.674- كحد أدنى إلى 0.339- كحد أقصى هذه القيم تشير إلى أن أداء الحكومة في العينة تقع ضمن النطاق السلبي، مما يعني عدم وجود كفاءة ذات أداء إيجابي قوي في العينة.

ثانيا: مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة Matrix of Correlations

تُقدم مصفوفة الارتباط نظرة عامة على العلاقات بين متغيرات متعددة في مجموعة بيانات، تُظهر القيم الموجودة في المصفوفة قوة واتجاه الارتباط بين كل زوج من المتغيرات، تُستخدم تحليلات مصفوفة الارتباط لفهم العلاقات بين المتغيرات وتحديد المتغيرات التي تكون ذات صلة ببعضها البعض.

الجدول 9: يبين مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة Matrix of Correlations

المتغيرات Variables	(1)	(2)	(3)
(1) log_Exp_GDP لوغ الناتج المحلي الإجمالي للصادرات	1.000		
(2) log_TOTAfT لوغ إجمالي تدفقات المعونة لأجل التجارة	0.65	1.000	
(3) GE لوغ فعالية الحكومة	0.025	0.295	1.000

المصدر: من إعداد الطالبين باستعمال برنامج STATA

في الجدول 9، تقدم لنا مصفوفة الارتباط معلومات حول العلاقات بين متغيرات الدراسة باللوغاريتم:

بين إجمالي تدفقات المعونة لأجل التجارة و الناتج المحلي الإجمالي للصادرات cor = 0.652 :

وهو يشير إلى علاقة طردية و قوية بين المتغيرين بعبارة أخرى أنه عندما تزداد تدفقات المعونة لأجل التجارة يميل الناتج المحلي الإجمالي للصادرات أيضًا إلى الزيادة.

بين فعالية الحكومة و الناتج المحلي الإجمالي للصادرات:

الارتباط هو cor = 0.025 مما يشير إلى أن هناك علاقة ضعيفة جدًا بين فعالية الحكومة والناتج المحلي الإجمالي للصادرات.

بين فعالية الحكومة و إجمالي تدفقات المعونة لأجل التجارة : الارتباط هو cor = 0.295 مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية طردية لكن ضعيفة إلى متوسطة بين فعالية الحكومة وتدفقات المعونة لأجل التجارة.

المبحث الثالث: الدراسة التجريبية باستعمال نموذج ARDL

نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL يستعمل لرصد العلاقة السببية بين المتغيرات وإتجاهها ، إذ يعتبر هذا النموذج كبديل لإختبارات التكامل المعروفة، بحيث يمكن تطبيق هذا الإختبار عندما تكون السلاسل الزمنية متكاملة عند كل من المستوى (0) او (1) علا أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من درجة أعلى من (1)، بمعنى أن السلاسل الزمنية لنموذج الدراسة يكون يحتوي على متغيرات مستقرة من الدرجة الصفر و الدرجة الأولى في حين أن لو حصلنا على متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى ففي هذه الحالة نلجأ إلى تطبيق التكامل المشترك مثل إختبار Engle and Granger (1987) و Johanson Approch (1988).

يتناول هذا المبحث أربع مطالب :

المطلب الاول: اختبار جذر الوحدة UNIT ROOT TEST؛

المطلب الثاني: اختيار التأخر الأمثل للمتغيرات Optimal Lag Selection؛

المطلب الثالث: اختبار JOHANSEN للتكامل؛

المطلب الرابع: العلاقة قصيرة المدى مابين المتغيرات باستعمال نموذج ARDL.

المطلب الاول: اختبار جذر الوحدة UNIT ROOT TEST

لاختبار مدى ثبات أو استقرارية المتغيرات، تستخدم الدراسة اختبار جذر الوحدة المعزز Dickey-Fuller ADF) للتحقق من ثبات المتغيرات، وتظهر نتائج اختبار جذر الوحدة ADF في الجدول رقم 10 أدناه أن أحد الشروط الواجب توافرها لإجراء اختبار سببية Granger هو أن تكون المتغيرات متكاملة بنفس الترتيب أو في نفس الدرجة، أي أنه يجب أن تكون السلسلة الزمنية متكاملة من الرتبة 1 قبل إجراء اختبار السببية لـ Granger ، الفرضية الصفرية لاختبار ADF هي أن خصائص السلسلة الزمنية للمتغير لها جذر وحدة. وهذا يعني أن المتغير غير ثابت أو غير مستقر ، فإذا كان إحصاء الاختبار للقيمة المحسوبة (t-stat) **أصغر** من القيمة الحرجة أو الجدولية (القيمة الحرجة 5%)، يتم رفض الفرضية الصفرية لصالح الفرضية البديلة، وبالمقابل أيضا فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت القيمة الإحصائية المحسوبة للاختبار (t-stat) **أكبر** من القيمة الحرجة أو الجدولية (القيمة الحرجة 5%) التي تدل على أن المتغيرات ثابتة أو مستقرة

جدول 10: يمثل اختبار ديكي- فولر المعزز (ADF) لاختبار جذر الوحدة

		At the level				At the 1st deference			
Variable		Test Statistic	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value	Test Statistic	1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
LOG_EXPGDP	Z(t)	-0.172	-2.660	-1.950	-1.600	-3.508	-2.660	-1.950	-1.600
Log_AfTTOT	Z(t)	-0.172	-2.660	-1.950	-1.600	-3.172	-2.660	-1.950	-1.600
GE	Z(t)	-0.766	-2.660	-1.950	-1.600	-3.533	-2.660	-1.950	-1.600

المصدر: من إعداد الطالبين باستعمال برنامج STATA

تفسير النتائج:

عند المستوى (At the level):

إذا كانت قيمة إحصاء الاختبار المحسوبة (Test Statistic) أكبر من القيمة الحرجة او الجدولية عند أي مستوى ثقة، فإننا لا نرفض الفرضية الصفرية بأن السلسلة الزمنية تحتوي على جذر وحدة (غير مستقرة).

في الجدول، جميع المتغيرات عند المستوى تحتوي على قيم إحصاء اختبار محسوبة (Test Statistic) أكبر من القيم الحرجة أو الجدولية عند 1%, 5%, و 10%. مما يعني أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى الأصلي.

عند الفرق الأول (At the 1st difference):

إذا كانت قيمة إحصاء الاختبار المحسوبة (Test Statistic) أصغر من القيمة الحرجة او الجدولية عند أي مستوى ثقة، فإننا نرفض الفرضية الصفرية بأن السلسلة الزمنية تحتوي على جذر وحدة (تصبح مستقرة عند الفرق الأول).

في الجدول، جميع المتغيرات عند الفرق الأول تحتوي على قيم إحصاء اختبار محسوبة أصغر من القيم الحرجة/الجدولية عند 1%, 5%, و 10%، مما يعني أن جميع المتغيرات تصبح مستقرة عند الفرق الأول.

وبالتالي فإن جميع المتغيرات الواردة في الجدول غير مستقرة عند مستواها الأصلي، ولكنها تصبح مستقرة عند الفرق الأول، هذا يشير إلى أن المتغيرات مدمجة من الدرجة الأولى، وهو شرط أساسي لإجراء اختبار السببية لـ Granger.

المطلب الثاني: اختيار التأخر الأمثل للمتغيرات Optimal Lag Selection

تؤكد نتائج اختبار جذر الوحدة ADF في الجدول 10 أعلاه أنه لا يوجد أي من المتغيرات متكاملة مع الفرق من الدرجة الثانية (2)، مما يؤكد صحة استخدام تقنيات منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL في النموذج المقترح، بالإضافة إلى ذلك، تُظهر النتائج من نفس الجدول أن جميع المتغيرات غير ثابتة عند المستوى، ولكنها ثابتة عند المستوى الأول. تحديدا، تظهر النتائج في الجدول 11 أن إجمالي المدفوعات الحقيقية للمعونة من أجل التجارة (AfTTOT)، وإجمالي صادرات السلع والخدمات كحصة من الناتج المحلي الإجمالي (EXPGDP)، وكذلك مؤشر فعالية الحكومة GE انه غير ثابت عند المستوى، ومع ذلك، عند إجراء اختبار جذر الوحدة ADF للفرق الأول ، تبين أن جميع المتغيرات المذكورة ثابتة عند الفرق الأول، مما يجعلها متغير من الدرجة (1)، لهذه النتائج من اختبارات جذر الوحدة تأثيرات على اختبار السببية القياسي لـ Granger واختبار التكامل المشترك لـ Johansen، ولإجراء اختبار Johansen للتكامل المشترك، يجب أن تكون جميع المتغيرات من الدرجة (1) كما هو الحال مع اختبار السببية القياسي لـ Granger.

(Johansen & Juselius, 1990; Granger, 1988).

كشف اختبار جذر الوحدة ADF أن جميع المتغيرات هي متتغيرات من الدرجة الأولى (1)، وبالتالي فإن هذه النتائج تفي بمتطلبات إجراء اختبار Johansen للتكامل المشترك، وبما أن الاختبار المذكور صحيح، تقوم الدراسة بإجراء هذا الاختبار، ومع ذلك، قبل إجراء اختبار Johansen للتكامل المشترك، يجب اختيار التأخر الأمثل لجميع المتغيرات، يوضح الجدول 9 أدناه التأخر الأمثل لجميع المتغيرات، هناك معايير مختلفة لاختيار التأخر الأمثل مثل AIC و SIC و PIC، ومع ذلك، فإن المعيار الذي يتم اختياره هو المعيار ذو القيمة الأدنى، يتم اختيار التأخر بعلامة النجمة (*)، ويتم اختيار طول التأخر الذي يحتوي على أكبر عدد من النجوم.

الجدول 11: اختيار التأخر الأمثل للمتغيرات

Selection-order criteria
Sample: 2006 - 2022 Number of obs = 17

log_Exp_GDP								
lag	LL	LR	df	p	FPE	AIC	HQIC	SBIC
0	-3.809				0.103	0.566	0.571	0.615
1	5.913	19.444*	1	0.000	.036987*	-.460393*	-.450649*	-.362368*
2	6.365	0.904	1	0.342	0.040	-0.396	-0.381	-0.249
3	7.070	1.409	1	0.235	0.041	-0.361	-0.342	-0.165
4	7.251	0.362	1	0.547	0.046	-0.265	-0.240	-0.020
AfTTOT								
lag	LL	LR	df	p	FPE	AIC	HQIC	SBIC
0	-19.118				0.624	2.367	2.372	2.416
1	-11.216	15.804*	1	0.000	.277483*	1.55479*	1.56453*	1.65281*
2	-11.092	0.248	1	0.619	0.308	1.658	1.672	1.805
3	-10.892	0.400	1	0.527	0.341	1.752	1.771	1.948
4	-10.586	0.612	1	0.434	0.373	1.834	1.858	2.079
GE								
lag	LL	LR	df	p	FPE	AIC	HQIC	SBIC
0	19.040				0.007	-2.122	-2.117	-2.073
1	21.066	4.0519*	1	0.044	.006221*	-2.24307*	-2.23332*	-2.14504*
2	21.127	0.121	1	0.728	0.007	-2.133	-2.118	-1.986
3	21.295	0.337	1	0.561	0.008	-2.035	-2.015	-1.839
4	22.852	3.113	1	0.078	0.007	-2.100	-2.076	-1.855

Endogenous: log_Exp_GDP ; log_TOTAfT ; GE
Exogenous: _cons

المصدر: من إعداد الطالبين باستعمال برنامج STATA

كما هو ملاحظ في الجدول 11 أعلاه، فإن التأخر الأمثل للمتغير التابع log_Exp_GDP هو 1، وبالمثل، فإن التأخر الأمثل للمتغير المستقل log_TOTAfT، ومتغير التحكم أو الضبط GE تبين أنه 1.

المطلب الثالث: اختبار JOHANSEN للتكامل

معيار القرار الذي يستخدم في تحديد ما إذا كان هناك تكامل مشترك أو لا يوجد تكامل مشترك هو أننا نتحقق من إحصائية التتبع أو الأثر مقابل القيمة الحرجة 5%، ويمكننا أيضًا استخدام الحد الأقصى للإحصائية مقابل القيمة الحرجة 5%، إن الفرضية الصفرية لاختبار Johnson للتكامل المشترك هي أنه لا يوجد تكامل، بينما الفرضية البديلة تدعي أن هناك تكامل مشترك، وبالتالي، لتحديد ما إذا كان هناك تكامل مشترك، نتحقق من إحصائية التتبع، فإذا كانت أكبر من القيمة الحرجة 5% فإننا لا نرفض الفرضية الصفرية وبالتالي لا يوجد تكامل مشترك، ولكن إذا كانت إحصائية الاختبار أقل من القيمة الحرجة 5%, فإننا نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة ونستنتج أنه يوجد تكامل مشترك، ونفس الحالة تنطبق على إحصائيات الحد الأقصى فإن القيمة الأعلى أو القيمة الأكبر لإحصائية الحد الأقصى التي تزيد عن القيمة الحرجة 5% تعني أنه لا يوجد تكامل مشترك، أما إذا كانت القيمة أقل من القيمة الحرجة 5% فهناك تكامل مشترك، في هذه الدراسة، تُظهر نتائج اختبار Johansen للتكامل المشترك أنه في جميع الرتب القصوى يكون إحصاء التتبع والإحصاء الأقصى أكبر من القيمة الحرجة 5%، وبالتالي، في هذه الحالة سنستنتج أنه لا يوجد تكامل ونقوم فقط بإجراء تحليل قصير المدى، ولا حاجة إلى علاقة طويلة المدى.

الجدول 12: اختبار JOHANSEN للتكامل لمتغيرات الدراسة

Johansen tests for cointegration

Trend: constant Number of obs = 17

Sample: 2006 - 2022 Lags = 4

Maximum rank	Parms	LL	Eigenvalue	Trace statistic	5% critical value
0	30	27.207083	.	83.2632	29.68
1	35	55.687299	0.96494	26.3028	15.41
2	38	64.762215	0.65618	8.1529	3.76
3	39	68.838685	0.38096	.	
Maximum rank	**Parms**	**LL**	**Eigenvalue**	**Max statistic**	**5% critical value**
0	30	27.207083		56.9604	20.97
1	35	55.687299	0.96494	18.1498	14.07
2	38	64.762215	0.65618	8.1529	3.76
3	39	68.838685	0.38096		

المصدر: من إعداد الطالبين باستعمال برنامج STATA

المطلب الرابع: العلاقة قصيرة المدى مابين المتغيرات باستعمال نموذج ARDL

تظهر التقديرات الشرطية قصيرة المدى الواردة في الجدول 13 أدناه أن معاملات كل من المتغيرات المستقلة ومتغيرات التحكم لها إشارات تتفق مع الافتراض النظري والبديهة الاقتصادية:

- أولاً، تشير تقديرات المدى القصير إلى أن حجم صادرات السنة السابقة له تأثير إيجابي على صادرات السنة الحالية، وهو ما يؤكد صحة استخدام نموذج ARDL.

- ثانيا، تعتبر التدفقات الإجمالية للمعونة الخارجية ذات أهمية بالغة في تعزيز إجمالي صادرات الجزائر من السلع والخدمات على مدار فترة الدراسة بأكملها. وعلى وجه الخصوص، فإن الزيادة بنسبة 1% من وحدة واحدة في إجمالي مدفوعات المعونة من أجل التجارة من شأنها أن تعزز حجم صادرات السلع والخدمات بنسبة 0.129%. هذه النتيجة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%، وهي تتماشى مع غالبية دراسات المعونة من أجل التجارة[12].

وبالمثل، فإن الزيادة بنسبة 1% في مؤشر فعالية الحكومة تؤدي إلى زيادة بنسبة 0.054% في حصة إجمالي صادرات السلع والخدمات. مما يشير إلى أن البيئة الحكومية والمؤسسية تلعب دورًا حاسمًا في زيادة قيمة الصادرات،و أداء التجارة في الجزائر.

[1] Martínez- Zarzoso, I., Nowak- Lehmann D, F., & Rehwald, K. (2017), Is aid for trade effective? A panel quantile regression approach. Review of Development Economics, 21(4), e175-e203.

[2] Cali, M., & Te Velde, D. W. (2011) ,Does aid for trade really improve trade performance? , World development, 39(5), 725-740.

الجدول 13: العلاقة قصيرة المدى مابين المتغيرات باستعمال نموذج ARDL

ARDL(1,1,1) regression

Sample: 2003 - 2022 Number of obs = 20

F(5, 14) = 8.96 Prob > F = 0.0005

R-squared = 0.7618 Adj R-squared = 0.6768

Log likelihood = 10.029981 Root MSE = 0.1752

log_Exp_GDP	**Coef.**	**Std.Err.**	**t**	**P>t**	**[95%Conf**	**Interval]**
log_Exp_GDP						
L1.	0.637	0.258	2.470	0.027	0.084	1.190
log_TOTAfT						
--.	0.129	0.116	1.120	0.040	-0.119	0.378
L1.	-0.039	0.086	-0.450	1.832	-0.224	0.147
GE						
--.	0.054	0.603	0.090	0.019	-1.238	1.347
L1.	-0.766	0.532	-1.440	0.172	-1.906	0.374
_cons	0.565	0.681	0.830	0.006	-0.896	2.026

المصدر: من إعداد الطالبين باستعمال برنامج STATA

خاتمة

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحليل الجوانب النظرية لأداء صادرات الجزائر، من خلال، تتبع المسار التاريخي لمبادره المعونه من أجل التجارة، واستعراض الفئات المختلفة التي تدعمها، و الجهات المانحة و المستفيدة منها، وصولا إلى النهج القياسي لتأثير مدفوعات المعونه لأجل التجارة على أداء صادرات دولة واحدة بدل مجموعة من الدول، وكانت صادرات الجزائر كدراسة حالة لمعرفة مدى فعالية استغلال المعونة وتوجيه الدولة نحو تحسين وتعزيز صادراتها من السلع والخدمات، من خلال طرح إشكالية تمحورت حول تقييم مدى تأثير تدفقات المعونه من اجل التجاره على اداء صادرات الجزائر للفترة 2002-2022 ، وذلك لتحديد السياسات والاستراتيجيات المثلى لزيادة الفائدة الاقتصادية من هذه المعونة وكان نموذج ARDL هو الأنسب للدراسة.

❖ **نتائج الدراسة:** من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

- هناك علاقة إيجابية طردية و قوية بين المعونة من أجل التجارة، و أداء الصادرات في الجزائر حيث أن الزيادة بنسبة 1% من إجمالي مدفوعات المعونة من أجل التجارة، تؤدي إلى زيادة حجم صادرات السلع والخدمات بنسبة 0.129%، مما يشير إلى أن المعونة من أجل التجارة لها تأثير ملموس على تحسين أداء الصادرات في الجزائر،و أن التأثير الإيجابي الواضح للمعونة من أجل التجارة على أداء الصادرات في الجزائر يعكس كيفية استثمار هذه المعونات في تحسين كافة الجوانب المتعلقة بالعملية التجارية، من البنية التحتية إلى السياسات التنظيمية، كل هذه العوامل تعمل معًا لتعزيز قدرة الجزائر على المنافسة في الأسواق الدولية، مما يدعم بقوة صحة الفرضية الأولى للدراسة بأن هناك علاقة إيجابية بين المعونة لأجل التجارة و أداء الصادرات في الجزائر.

- نتائج فعالية الحكومة لم تظهر كفاءة عالية في الأداء، حيث تشير إلى أداء حكومي سلبي، تراوح مؤشر فعاليته بين 0.674- و 0.339-، مما يعكس تحديات مستمرة في تحسين الفعالية الحكومية، وقدرتها على تنفيذ السياسات العامة وتقديم الخدمات بكفاءة، وظلت التقييمات تميل نحو السلبية على مدار فترة الدراسة، ومنه يمكن القول بأن الفرضية الثانية المتعلقة بالعلاقة بين المعونة من أجل التجارة وأداء الصادرات في الجزائر وبين فعالية الحكومة والمعونة تواجه تحديات فيما يتعلق بصحتها بسبب ضعف فعالية الأداء الحكومي في الجزائر، وبالرغم من التحديات، فإن الزيادة بنسبة 1% في مؤشر فعالية الحكومة تؤدي إلى الزيادة بنسبة 0.054% من حصة إجمالي صادرات السلع والخدمات، و هذا يشير إلى أن البيئة الحكومية والمؤسسية تلعب دورًا حاسمًا في تحسين أداء الصادرات، حتى لو كانت الفعالية الحالية للحكومة منخفضة.

- المعونة من أجل التجارة يمكن أن تساهم بشكل إيجابي في تحسين أداء الصادرات في الجزائر، ولكن التأثير يكون محدودًا بمعدلات ونسب منخفضة، فالزيادة بنسبة 1% من إجمالي مدفوعات المعونة لأجل التجارة تؤدي إلى زيادة حجم صادرات السلع والخدمات بنسبة 0.129%.، الى جانب اعتماد الجزائر بشكل كبير على الإيرادات الناتجة عن قطاع المحروقات، هذا الاعتماد الأحادي يحد من جهود تنويع الاقتصاد ويؤدي إلى إهمال القطاعات الأخرى التي يمكن أن تستفيد من المعونات التجارية لتعزيز الصادرات غير البترولية أي أن هناك نقص في التركيز على تنويع سلة الصادرات، مما يعني أن المعونات المقدمة لأجل التجارة لا تُستغل بشكل كامل لتحقيق تنويع اقتصادي، هذا التهميش يؤدي إلى أن أي تأثير إيجابي للمعونة يكون محدودًا، نظرًا للهيمنة المستمرة للقطاع البترولي على الاقتصاد، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة إلى حد كبير، بأن تأثير المعونة لأجل التجارة يكون إيجابيًا ولكن بمعدلات ونسب منخفضة بسبب الاعتماد الكبير على المداخيل الريعية، وإهمال الجوانب التي تعزز تنويع سلة الصادرات.

❖ **الاقتراحات:** إن الهدف الأساسي من دراسة وقياس تأثير مبادرة المعونة من أجل التجارة على أداء صادرات الجزائر، هو توسيع الرأى من خلال تقديم جملة من الإقتراحات التي قد تفيد الدارسين و صناع القرار ومن جملة المقترحات :

– تحسين فعالية الحكومة:
إصلاحات مؤسسية: تنفيذ إصلاحات لتحسين كفاءة الإدارة الحكومية والحد من البيروقراطية، مما يعزز من فعالية تنفيذ السياسات واستخدام المعونات.
تعزيز الشفافية والمساءلة: تطبيق نظم رقابة ومتابعة صارمة لضمان استخدام المعونات بشكل صحيح وفعال، مع تعزيز الشفافية في كيفية تخصيص واستخدام المعونات.

– تعزيز البنية التحتية من خلال:
تطوير البنية التحتية اللوجستية: الاستثمار في تحسين الموانئ، الطرق، والسكك الحديدية لتعزيز كفاءة النقل وتقليل تكاليف التصدير.
تحديث البنية التحتية التكنولوجية: توفير الدعم لتحديث البنية التحتية التكنولوجية وتبني التقنيات الحديثة في عمليات الإنتاج والتصدير.

– تحسين البيئة التنظيمية و اللوائح و الساسات التجارية:
تسهيل الإجراءات الجمركية: تبسيط وتسهيل الإجراءات الجمركية لتسهيل حركة السلع والخدمات عبر الحدود.
إصلاح السياسات التجارية: تعديل السياسات التجارية لتشجيع الصادرات غير البترولية وتوفير حوافز للشركات المصدرة.

– تعزيز القدرات البشرية:
تدريب وتطوير القوى العاملة: توفير برامج تدريبية لتطوير مهارات العاملين في القطاعات التصديرية، وتعزيز قدراتهم في مجالات التسويق الدولي والإدارة اللوجستية.
دعم البحث والتطوير: تشجيع البحث والتطوير في المجالات التي يمكن أن تعزز التنافسية التصديرية للجزائر.

– تعزيز الشراكات الدولية:
التعاون مع الشركاء الدوليين: تعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين والمانحين لضمان الحصول على الدعم الفني والمالي المطلوب لتحسين أداء الصادرات.
المشاركة في الاتفاقيات التجارية: الانخراط في اتفاقيات تجارية إقليمية ودولية لفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الجزائرية.

– تنويع الاقتصاد:
تشجيع الاستثمار في القطاعات غير البترولية: يجب على الحكومة تحفيز الاستثمار في القطاعات الزراعية، الصناعية، والسياحية، التي يمكن أن تساهم في تنويع سلة الصادرات.
تطوير الصناعات المحلية: تعزيز الصناعات المحلية من خلال توفير الدعم المالي والتقني للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الابتكار والتكنولوجيا.

❖ **آفاق الدراسة:** لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- مدى إستفادت الدول المانحة من الجزائر في إطار مبادرة المعونة من أجل التجارة.
- آفاق مبادرة المعونة من أجل التجارة وفعالية الحكومة في تنويع سلة الصادرات.
- دراسة أثر المعونة من أجل التجارة على البنية التحتية للجزائر.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الرسائل الجامعية

– وصاف سعيدي، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية**،أطروحة دكتوراء في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2004.

ثانيا: المجلات والملتقيات العلمية

– هواري أحلام،.يوسف رشيد، سدي علي، **وضعية الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية**، مجلة دفاتر بوادكس،المجلد08/العدد01 (2019).

– شليحي الطاهر، **التجارة الخارجية للجزائر و أهم تحدياتها خلال الفترة (2018-2020)**،مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية،المجلد 21،العدد01،2019.

– حملاوي ابتسام، **تنمية الصادرات غير النفطية من الخيارات الفعالة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر**،مجلة التكامل الاقتصادي،المجلد5، العدد3 ،2017.

المراجع باللغة الأجنبية

- Hoekman.B , Shingal.A (2021) "Aid for Trade and Trade in Services," Journal of Development Studies, Taylor & Francis Journals, vol. 57(10), pages 1723-1738.
- Alonso, A. (2016), “Aid for trade: Building productive and trade capacities in LDCs”, CDP Policy Review 2016 No. 1.
- Asian Development Bank (2017) AID FOR TRADE IN ASIA AND THE PACIFIC PROMOTING CONNECTIVITY FOR INCLUSIVE DEVELOPMENT, Reports 2017.
- BENGOUFA, N., & RADJEF, N. (2022). Exporting outside the hydrocarbon sector as a means of promoting foreign trade in Algeria between 2009.2020.Namaa for Economic and Trade Journal, 6(2),384-397. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/212984 .
- Busse et al (2012). "The Impact of Aid for Trade Facilitation on the Costs of Trading" , The World Economy,Volume65, Issue2,
- Cali, M., & Te Velde, D. W. (2011). Does aid for trade really improve trade performance?. World development, 39(5), 725-740.
- CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES SUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT (2006). L’AIDE AU COMMERCE, Rapport de la conférence organisée par la CNUCED et le Secrétariat du Commonwealth , NATIONS UNIES New York et Genève.
- Calì and te Velde (2011). "Does Aid for Trade Really Improve Trade Performance? ", World Development Volume 39, Issue 5.
- Dang Luu Hai (2021). "Aid for trade and export sophistication in recipient countries," The Journal of International Trade & Economic Development, Taylor & Francis Journals, vol. 30(4), pages 530-548.
- Dollar, D. and Kraay, A. (2004), “Trade, growth, and poverty”, The Economic Journal, Vol. 114 No. 493, F22-F49.
- Gnangnon S.K (2019). "Aid for trade and export diversification in recipient-countries", The World Economy, Volume42, Issue2.
- Gnangnon, S.K. (2018), “Impact of multilateral trade liberalization and aid for trade for productive capacity building on export revenue instability”, Economic Analysis and Policy, Vol. 58.
- Gnangnon, S.K. (2019), “Does the impact of aid for trade on export product diversification depend on structural economic policies in recipient-countries?”, Economic Issues, Vol. 24 No. 1.

- Gnangnon and Ramirez (2020). "Aid for Trade flows and Recipient-Countries' Integration into the World Market for Services Exports World Scientific Publishing, Journal of International Commerce", Economics and Policy, pub 28 .
- Gnangnon, Sena Kimm (2020). "Aid for Trade and services export diversification in recipient countries", Australian Economic Papers VL - 60(6).
- Gnangnon. S. K. (2018). "Impact of multilateral trade liberalization and aid for trade for productive capacity building on export revenue instability",2018Economic Analysis and Policy 58.
- Helble.M, Mann. C, Wilson.J (2012). "Aid-for-trade facilitation," Review of World Economics (Weltwirtschaftliches Archiv), vol. 148(2).
- Huhne et al (2014). "Who Benefits from Aid for Trade? Comparing the Effects on Recipient versus Donor Exports ,The Journal of Development Studies", Volume 50, Issue 9.
- José Antonio Alonso (2016). AID FOR TRADE: BUILDING PRODUCTIVE AND TRADE CAPACITIES IN LDCs, United Nations CDP Committee for Development Policy, Review No. 1.
- Keho, Y. (2017), "The impact of trade openness on economic growth: the case of cote d'Ivoire", Cogent Economics and Finance, Taylor and Francis, Vol. 5 No. 1.
- Mariana Vijil1 and Laurent Wagner2 1 INRA, UMR1302 SMART, Rennes and 2 FERDI and CERDI-CNRS, UMR6587(2012).Does Aid for Trade Enhance Export Performance? Investigating the Infrastructure Channel, Blackwell Publishing Ltd, Oxford.
- Mart_ınez-Zarzoso I, Nowak-Lehmann D. F, Rehwald K (2017). Is aid for trade effective? A panel quantile regression approach. Rev Dev Econ;00:1–29.
- Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères Direction générale de la mondialisation, de la culture, de l'enseignement et du développement international (2022) Évaluation de la contribution de la France à l'aide pour le commerce(2009-2019), Reports 2022.
- Progress Reports for the EU (2023) , EU Aid for Trade .
- OECD/WTO (2022), Aid for Trade at a Glance 2022: Empowering Connected, Sustainable Trade, OECD Publishing, Paris https://doi.org/10.1787/9ce2b7ba-en

المواقع الإلكترونية

– https://blogs.worldbank.org/en/trade/five-actions-matter-future-aid-trade AVRIL 2024 21:30

الملاحق

الملحق رقم 01: اجمالي مدفوعات المعونة من أجل التجارة و الناتج المحلي الإجمالي للصادرات و الفعالية الحكومية الفترة 2002-2022

Country	Year	TOT AfT	Exp_GDP	GE
Algeria	2002	7,254567	35,50453671	-0,614207327
Algeria	2003	20,152722	38,24882942	-0,674277365
Algeria	2004	53,113949	40,0532239	-0,559222877
Algeria	2005	67,697305	47,20519509	-0,446233422
Algeria	2006	129,789694	48,81068655	-0,43816179
Algeria	2007	108,44708	47,06816484	-0,537276387
Algeria	2008	101,974541	47,973343	-0,603184521
Algeria	2009	101,597385	35,37165186	-0,534546137
Algeria	2010	44,511152	38,44454735	-0,39590171
Algeria	2011	50,938852	38,78811864	-0,520578742
Algeria	2012	30,824874	36,89054781	-0,447385341
Algeria	2013	85,58985	33,20989789	-0,430986166
Algeria	2014	51,62723	30,48765721	-0,339201897
Algeria	2015	17,418928	23,17177801	-0,410823673
Algeria	2016	17,541137	20,87248521	-0,464160442
Algeria	2017	19,737447	22,63223229	-0,53683871
Algeria	2018	18,675766	25,86118126	-0,488373935
Algeria	2019	25,55503	22,71441254	-0,567730427
Algeria	2020	16,97149	17,4699219	-0,573433459
Algeria	2021	19,823087	26,73454321	-0,653295338
Algeria	2022	17,433448	35,3352258	-0,513090253

الملحق رقم 02: مؤشر إختراق السوق

Indicator Name	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
Index Of Export Market Penetration	1,64	1,65	1,69	1,73	1,74	1,77	1,79	1,74
Indicator Name	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
Index Of Export Market Penetration	1,80	1,73	1,76	1,77	1,80	1,74	1,85	1.92

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرفان	-
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	III
قائمة الملاحق	III
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	23-04
تمهيد	05
المبحث الأول: الصادرات و واقعها في الجزائر	06
المطلب الأول: ماهية التصدير	06
المطلب الثاني: دور التصدير في الاقتصاد الجزائري	08
المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه عمليات التصدير	09
المبحث الثاني: مبادرة المعونة من أجل التجارة	11
المطلب الأول: ماهية المعونة من أجل التجارة	11
المطلب الثاني: المانحين والمستفيدين من المعونة لأجل التجارة	14
المطلب الثالث:فئات المعونة من اجل التجارة	16
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	18
المطلب الأول: الرسائل الجامعية والمقالات العلمية باللغة العربية	18
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	18
المطلب الثالث : التعقيب على الدراسات السابقة	22
الفصل الثاني: دراسة قياسية للعلاقة ما بين المعونة من أجل التجارة و أداء صادرات الجزائر	24
تمهيد	25
المبحث الأول: العلاقة النظرية بين المعونة من أجل التجارة وأداء الصادرات	26
المطلب الأول: مصروفات المعونة من أجل التجارة وأداء الصادرات	27
المطلب الثاني: تطور أداء الصادرات في الجزائر	33
المبحث الثاني: تحديد نموذج ومتغيرات الدراسة	43
المطلب الأول : تحديد نموذج الدراسة	43
المطلب الثاني: الاحصاء الوصفي ومصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة	47
المبحث الثالث: الدراسة التجريبية باستعمال نموذج ARDL	49
المطلب الاول: اختبار جذر الوحدة UNIT ROOT TES	49
المطلب الثاني: اختيار التأخر الأمثل للمتغيرات Optimal Lag Selection	50
المطلب الثالث: اختبار JOHANSEN للتكامل	52

المطلب الرابع: العلاقة قصيرة المدى مابين المتغيرات باستعمال نموذج ARDL	53
خاتمة	56
قائمة المراجع	60
الملاحق	63
فهرس المحتويات	65

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى التحقق من الدور الذي تلعبه مبادرة المعونة لأجل التجارة (AFT) على اداء وحجم صادرات الجزائر للفترة (2002-2022)، باستخدام منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، أشارت نتائج التحليل القياسي إلى أن إجمالي مدفوعات المعونة من أجل التجارة لها تأثير إيجابي وهام على أداء الصادرات في المدى القصير حيث أن زيادة المعونة بنسبة 1% يؤدي الى زيادة الصادرات بنسبة 0.129 % ، كما تشجع هاته المعونة على زيادة حجم التصدير لكل من السلع والخدمات، وأخيرًا، حددت هاته الدراسة بعض الاقتراحات المتعلقة بالسياسات لتحسين أداء صادرات الجزائر بشكل أكبر.

الكلمات المفتاحية

اداء الصادرات؛ المعونة من أجل التجارة؛ الجزائر؛ ARDL.

Abstract

This study aimed to investigate the role of Aid for Trade on the performance and volume of Algerian exports for the period (2002-2022), using the autoregressive distributed lag (ARDL) methodology. The results of the econometric analysis concluded that total Aid for Trade disbursements have a positive and significant impact on export performance in the short run, where a 1% increase in aid leads to an increase in exports by 0. 129%, moreover, they encourage the export volumes for both goods and services. Finally, this study identified some recommendations to policymakers in Algeria to improve export performance further.

Keywords

Export performance; Aid for Trade; Algeria; ARDL.